

کتابخانه
موسسه شورای
اسلامی

محمد بن علی بن الحسین باسناده عن ابراهیم بن یحیی
 فی نوادره انه سئل اباعبید الله عن امام یصلی
 باربع نفراد یسبح سبحان الله علیهم صلوا
 ثلثا وکعب ثلاثه علیهم صلوا لربعا یقول
 یزولاء قوموا ویتولاء اعدوا والامام یأمر
 احدهما او معتدل الیوم فما یجب علیهم
 قال لیس علی الامام هو الا ان یخفف علیه
 من خلفه سهو یا یأمر من ویکس علی من
 خلف الامام هو الا ان یأمر الیه الامام ولا هو
 فی سهو ویکس فی المغرب هو ولا فی
 الفجر هو ولا فی الركعتین الاولین من
 کل صلوته هو ولا هو فی نافله فاذا
 اختلف علی الامام من خلفه فلیقله وعلیه
 فی الاشیط الاعاده والافتد بالزیم
 تعقیقه من زوال النعمه وکان فوق قوته
 ولا هو فی نافله لفظة خلة التي هی
 علامته لتبیدل والله اعلم محمد بن
 ۲۱ دخل الحجة الحرام سنة ۱۳ فی بلدة سمرقند

بازرسی شد
- ۲۷ -

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مؤلف
جلد (۱۰۰)	از کتب (خطی)
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۸۱
شماره ثبت کتاب	۴۵۵۵

خطی اهدائی
 کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۰۰

محمد بن علی بن الحسین باسناده عن ابراهیم بن یحیی
 فی نوادره انه سئل اباعبید الله عن امام یصلی
 باربع نفراد یسبح سبحان الله علیهم صلوا
 ثلثا وکعب ثلاثه علیهم صلوا لربعا یقول
 یزولاء قوموا ویتولاء اعدوا والامام یأمر
 احدهما او معتدل الیوم فما یجب علیهم
 قال لیس علی الامام هو الا ان یخفف علیه
 من خلفه سهو یا یأمر من ویکس علی من
 خلف الامام هو الا ان یأمر الیه الامام ولا هو
 فی سهو ویکس فی المغرب هو ولا فی
 الفجر هو ولا فی الركعتین الاولین من
 کل صلوته هو ولا هو فی نافله فاذا
 اختلف علی الامام من خلفه فلیقله وعلیه
 فی الاشیط الاعاده والافتد بالزیم
 تعقیقه من زوال النعمه وکان فوق قوته
 ولا هو فی نافله لفظة خلة التي هی
 علامته لتبیدل والله اعلم محمد بن
 ۲۱ دخل الحجة الحرام سنة ۱۳ فی بلدة سمرقند

بازرسی شد
- ۲۷ -

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مؤلف
جلد (۱۰۰)	از کتب (خطی)
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۸۱
شماره ثبت کتاب	۴۵۵۵

خطی اهدائی
 کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۰۰



بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا سلمه الله من لم يجد في نفسه من ادراك ما هو عليه من عدم الاعادة
مع الجهل بخبايا القلب والبدن ويدل على عدم الاعادة
عندما يرى على خبايا القلب من عدم الاعادة وبالأولى المتكلمة والفرق
الحلي لان لهادة من وضع السجدة مع عدم وجوده فيه
لغير كنهادة القلب والبدن في بدنية في حسن الصلوة
قال لا خفاء فيه اولى وقا لا يتم في بيان المضابط الا على التفاضل
الاولية مع قطع النظر عما ورد في باب الصلوة من حديث لا تتأخر
وتخبر ان الجاهل بالحكم ان كان مقتضى مقتضى غيره بعدد ما عاين
واعادة ومقتضى ما كان قاصدا فغير مقتضى مقتضى غيره
خاصة لا في غيره وهكذا للناس الحكم او بما على المسئلة بالعلم
سواء كان قاصدا او على مقتضى ما حصل بعد الاشارة كالشأن
اوله يكن وهو الناس بالحق لا على مقتضى مقتضى غيره من الامم بين
البيان المسبب عن التقصير وعدمه لان مخالفة العلم بالحاصل
امم واجبة على عدد وجوب بتحميل العلم فالبيان ان الناس من
يقولون لا تتخذوا كجهل الناس من قولنا لا تتخذوا كجهل الناس
واما ما حصل الموضوع فغير مقتضى مقتضى ما لا يجمع على عدم وجوب
العلم في الموضوعات وغير مقتضى مقتضى الاعادة والتفاد لعدم
حصول المأمور به سواء كان في دليل جزئية النفس ولا في شريعة
الخلق في حال العلم والجهل ام لا يجوز ان تعدم الاستغناء
في الثاني لان التكليف ثابت في حق المأمور به في كل وقت

مقام



في حق الجاهل على ان مقام ما يأتي به جهلا او معلا على الامارة الشرعية
مقام المأمور به الاول والاصل عدم كونه بدلة قاعدة التعليل
سواء كان في الوقت او في ما بعده انما في الوقت فاما في ما بعده
فان استند فان اوله التفتة لا في الصلوة يرجع الى مقتضى المطلوب
يجب في الوقت وما بعده فيغير المشك في خارج كالشك في الوقت من
حيث جرب ان قاعدة الاشتغال بنفس التكليف الاول فان قلنا بانه
لا يرجع الى ذلك فلا صلا لعدم المأمور به فيصير في الوقت بناء على
ما هو المختار في معناه من كونه عبارة عن صرف عدم الاشياء وما
ناسي الموضوع فغير مثل الجاهل في لو كان مقتضى ما لا يجمع على عدم
التقصير في الموضوعات حكم مقتضى مقتضى التفتة من قاعدة التعليل
والا فيمكن الاستدلال بما على عدم التفتة مع استمرار العدم
الجهل وخبره المأخر الوقت على قيام نفي كل تكليف مقام نفي
فالتكليف الاول يكون مثله بمحصول فعدمه وهو المتيقن الثاني
ولا بد من دليل انما لا يجرى بالفتنة الاعادة لا في التفتة
صلا بعد من ذلك العدم في الوقت فانهم هذا حكم في الاصل
الاول واما الاصل الثاني في الاستدلال من غير التفتة قد على
بيان معناه فتقول لا تتأخر والصلوة من حسن استثناء مقتضى العلم
من مثله بغير المستثنى منه فكل ما قبل لتعلق الحكم عليه كافي في عدم
ناجبا في الثاني اي احد من مقتضى بل للمصطفى سوى ما يدور في مقتضى
الحدث انما لا تتأخر والصلوة من شئ وجود او عدمه الا في التفتة
لكن لا تتأخر في التفتة انما لا تتأخر في التفتة لان التفتة

تصحيح

من الشئ وجودة فالتفتة من الاصل مثلا وجودة لعدمه وهو غير
مراعاة الحديث قطعا بل المأخر من التفتة في الحديث عدمها فلا بد من
التوجيه على وجه ليس بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من تاصيها كافي في التفتة فلكل الناس من ناحية مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من ناحية مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الكل من ناحية مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وطرفه الامن طرفه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وقع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
حكم الناس والساهي دون العدم والزيادة المقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فما انهم بعد ما خرجت من ان المأخر مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
الاصل في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
بالحكم ان كان قاصدا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ولا يقتضيه الحكم عليه بعدم الاعادة والان لا يتم التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
والا في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
الا في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
الحكاية في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة
المتفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة في التفتة

خاصة لأنه من الحوادث عدم العلم بها بما أن مقتضى الأصل هنا
 الحكم بعدم التذكير وما في المطالب من عدم جية الاستصحاب
 مدفع مضاف إلى عدم قيامه في نفسه بغير العلم بالأدلة من الأدلة
 فالتذكير على جية مضمونها أصالة عدم التذكير حيث أن مقتضى
 محمول فيها على العلم بالتذكير وفي رواية الخطاب لمصلحة
 الشك في استناد أدلة البعض الغير العلم الحكم بالحرية من العلم
 لا يعلم أنه قد حصل التذكير أم لا فلا جريان أصالة عدم التذكير
 كان لتقبل الحرية بعدم العلم بالتذكير باطلا لأن عدم العلم
 الضمير والتكليف لا يقتضي الجزم بكان أصل الالباس إلا إذا كان هناك
 أصل حاكم على أصل المحل ثم إن الشراء من سوق المسلمين يرد به الشراء
 من غيرهم لا لعدم مقتضى المتبادر فكل من يدا العلم وسوقهم بغير
 لكن البعدان السوق أقيم إرادة على إرادة العلم على السلام
 في البعدان السوق أقيم إرادة على التذكير وقم العبادرة عدم الحكم
 بطهارة العمل المطروح في السوق وفي إنباء بالباب مثلا في غيرهما
 وجوه أحدها الحكم بكفاية كون العمل في أرض مملوكة للمسلمون
 من قبله وأدوات أصلا مع العلم بغيره يد عليه ويد عليه
 ودائرة السعة المنتهية في الطريق المشتقة على الجنب والمخرج عند
 في كونهما من غير العلم والحق أصبا في السوق ولو لم يكن ما خذ
 من يد شخص مع العلم بغيره يد عليه فيخرج ما لم يكن في السوق
 أو كان له يعلم بغيره يد عليه والمناقض اعتبار السوق واليد
 سعاد وهو من الأولين وقام الكلام في باب إنباء سادات كانت

ساز

سازين مع المسئلة مثل ما إذا أخذ من مسلم موقفا للطهارة بالمناج
 انية فتخرج من الجمعة على الامحباب والروايات في ذلك الباب
 كان فاما ما يدعي المسلم بذلك المقصود أهم من أن يكون على وجه التكليف
 أو العارية وما لا يجرى اليد العتودية فلا جية بها فلا جية
 في يد مسلم فاستثنى أن المسلم إذا كان يطرحها أو أخذها لا جية
 إلى كافر وبذلك إذا اشترى كونه السيد يد يعرف وتقلب أو يد مزية
 لأخر من عارية عن الضمان لم يثبت بها ولو كان ذبح بين اثنين
 مسلم وكافر على وجه لا يثبت بعد بالاشاعة بأن كان بعض اثنين
 في يد مسلم وبعضه الآخر في يد كافر ففي الحكم بغيره جية
 أو بطهارة ما في يد المسلم وجبا ستة ما في يد الكافر وبهذا
 على أن يد الكافر إرادة على عدم التذكير أولا فان كانت إرادة على
 بكل من الأمانة في مودها وان علم بها لا جية لغيره أحد بهما
 وان لم تكن إرادة حكم بطهارة الجميع لأن يثبت يد المسلم في البعدين
 ذات لم يكن في كونه دليل على ملك الجميع كاختصاصه بالقبض
 إلا أنه يمكن في كونه دليل على طهارة الجميع حكم بغير التذكير
 التذبح استنادا إلى يد المسلم وهو الأقوى إذا لم يقم دليل على كونه
 الكافة إرادة على عدم التذكير غاية ما هنا أن يد بيد كافر فيكون
 بالتذكير لأنه حكم بغيره يد بها وبغيره يد وأخرج نعم الغالب
 من الكافر عدم التذكير لكن التعليل عليه يطلع إلى نيل الدليل
 مما ذكرنا على حال فيما لو كان يد على يد عليه بطريق الأشاعة فالعلم
 بالتذكير هنا أدل كالاكتفاء في له الثالث إذا لم يعلم من أين جية

ما يصل به وعلى عارية العبادرة والأحكام بالمشية التي تكمل في الصلاة
 بعد منه ويقتل الاختصاص بالأول أخذ بغير العادة ولا جية
 أن يقول لبعض الصلوة فيه والظن بغيره بغيره عدم التذكير
 لأن الحكم بعدم التذكير ليس على العادة إذا كان الدخول
 على وجه شرعي وأما فهو بغير العادة في ذلك فالأمر فيه سهل
 والكلام في تعليم ما بين الامتناع في السابق وان كان المحل
 على المحل المركب هنا أظهر بناء على عدم مضمونها أصالة
 والتعيين كونه من جنس ما يصل فيه فلا يتصور الدخول في
 الصلوة إلا مع المحل المركب دون البسيط لكن عن الذي
 تعليل لا إرادة بأنه دخل في العبادرة على وجه غير شرعي
 المحل على المحل المبطل عن المشكوك في كان فالكلام في المسئلة
 تارة قبل التذكير حال وأخرى بعده أما الأولى فتعريف جية
 الصلوة في المشكوك بعدم الجواز تارة على أن كون اللباس من
 جنس ما يصل فيه شرط للصلوة أو أن كونه من جنس الخشن مانع
 وأخرى على جريان أصالة الإباحة أو المظاهرة في اللباس المشكوك
 وعدم جريان التعليل جية العلم المحض في المشية المصدورية
 وعدمها وبذلك باطلا لا بد من أن الفرق بين التذكير والمناج
 انية فيما عدا ما جاز إلى ما في التذكير لا فيما جاز إلى غير التذكير
 العلم فيها على التذكير والثنان هو الفرق الذي لا يمكن تناقضا في
 لباس يكون من جنس غير المأكول ولا بد من إقرار هذا الفرق
 في إخراج سواء قلت أنها شرط أو لا بد من إقرارها فاقصة

في

في بعضا لغير المأكول أو قلت بأن ليس غير المأكول مانع عن مصتها
 لأن المصل من كونه مانعا طهارة صلو مختصة وهي الصلوة
 العبادرة لا جية في ذلك الجنب وأصالة عدم كونه التذكير من
 ذلك الجنب ولا جية جاز لعدم إتمام المسئلة المحصورة وإنما
 لا يثبت شيئا لكون الصلوة الواجبة في ذلك لا جية ثم جازي لصل
 فيما يمكن في التذكير فان قلنا أنه لا بد أن لا يكون في ثياب المصل شيء
 من أجزاء غير المأكول كان وجوه فيه ما نفع حصة المصل
 غير جاز أصالة عدم وجود المانع في الثوب إذا اشترى في كونه الصلوة
 أو أن هو الموصوف فيه بثلث ذلك الجنب فاجتنب في المقسم المتصل
 بين المصل في كون اللباس من ذلك الجنب فلا جية ولا جية
 المذكرة وبين المشكوك فيما اشترى عليه التذكير من الشعر والجب
 فينبغي ما لا دليل عليه أن الشيء المأكول على بطلان الصلوة في
 وبين ما كمال الظن وشعره وجلده ورواه ورواه وكل شيء
 منه وهو وثيقة بن يكون وهو ما يستند منه الإقرار بما جاز
 الصلوة إذا كان ثوبا مصل من ذلك الجنب والثاني فإدعاء إذا
 كان فيه شيء من أجزاء لا تلبس كل شيء جيبه وتلبس الجيب
 وتلبس ما وجد فيه صاحبته واستجاب في الصلوة وبأسطة
 التذكير ورجع الأمر إلى تنوع الصلوة وتغيرها من بين
 المصلوة في اللباس لا يكون من ذلك الجنب والصلوة فيها يكون من
 ذلك سواء سميت شرطا أو سميت موجودة مانعا ورجع الثاني
 إلى ما فيه ما يكون في الشيء بغيره من شعرا وبن وبغيرهما

فيكون علمه حقيقيا متصفاً بكونه طهارة اللباس شرطاً عليها
 لانه متقية ذلك سقوط الشبهة او ما فيه النجاسة فمعرفة
 اعتبار العلم بقاء المقام نعم هذا اشكال في جهة اخرى يمكن
 ان يتجسد عليها وهذا ما فيه النجاسة اذا كانت ثابتة للنجاسة
 المعلومة مثلاً او لغيره ما لا يعلم او غير ذلك ولا يمكن
 من احكام نفس النجاسة فكيف يجري فيها الاستصحاب او ثبت
 با مادة اخرى مع ان جريان الاصل وبيانها لا يتعلل فيها
 لعدم كونها مستقولة لذات المادة حكم شرعي وبعبارة اخرى
 اذا كانت العلم في المقام من موهبها ومقتضى موضوع الحكم الشرعي
 وليكن ذاته النجاسة الواقعة ما يتعلق به الحكم الشرعي
 المتأخر فكيف يجري هذا الاستصحاب مع بقاء مقام العلم
 فالقول بان اضافة عدم التذكية تقوم مقام العلم بالنجاسة
 فلو ان التذكية على الامر الظاهرى المتولد من فعل النجاسة لم
 يتغير التذكية في العباد بها كما لا يجب للعامة بعدم التذكية
 مدعى بان الاستصحاب وضع له بطلان الشرعي المستحب لان الحكم
 هنا سلباً بعدم التذكية حتى يثبت بالاستصحاب من لا يمكن
 التفتيش عن هذا الاشكال فانه يثبت اساق الاحكام لعدم
 التذكية من غير مستقلة العلم كونه الاكل بالبيع وعرضها
 يكون في صيرورته لا يجري للاستصحاب وصيرورته بما جازى له
 المعلوم شرعاً فالاشكال لا يمكن ان يثبت من غير ما جازى فيها
 لو لم يكن المستحب حكم شرعي على سائر ما لم يتبعه او انما يتبعه

وهو

وهو فرضي بعيد او غير واقع او ما من موضوع من الموضوعات الشرعية
 والا يحكم عليه حكم ولو كانا وهو يكون في بطلان الاستصحاب
 وبعدها لثبوت يكون ما فعلوا الا انه احكامه وانما بان العلم
 فقد يكون الشرط عليها ليس تمام الموضوع بل هو شرط في ثبوت الحكم
 وهو الشرطية لذات الشيء المشكوك فذات ذلك الشيء كالتأخر متقية
 لقائمة وان لم يكن علة تأخره نظر المحررة مشروطاً بالعلم وهذا
 الافتضاء ايضاً شرعي فان لم يكن حكماً شرعياً الا بعد فحصة العلم
 فيكون في صيرورة ذات النجاسة يجري للاستصحاب وتلك بان
 المحصل من كفاية وجودها بالاستصحاب مثلاً في صيرورته معلوماً
 شرعاً في مسئلة اما بغيره وان الحكم الشرعي على النجاسة ثابت للثبوت
 المعلومة او النجاسة التي كانت لها حالة سابقة او التي اخبر بها العدد
 وهذا الاستصحاب فيما يخص عليه الشرع ابتداءً من حين جعل النجاسة
 وان المستحيل لما لا يخبر به بالاول بنفس ادلة الاستصحاب او
 ادلة تصديق العادل وهذا ليس بلزام على من ذهب عن ذلك فلهذا
 يدعو الوجه الاول وهو ثبوت النجاسة لاحد الامور والآخر من اول
 الامر هذا بعض الكلام فيما يتعلق بالمقام مع قطع النظر عن ادلة
 ما بعد بل حظها فالحكم بغير عدم العادة حكم حديث لا يقدح في
 العلم بقا تحت الركوع والسجود كما لا يخبرها مما ورد في الباب لعدم التفتيش
 العلم الاستصحاب بالادلة نعم ما رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الملقب من المشايخ قال سئل عن زيادة الجنب الله من عن الصلوة في
 المشايخ والفعل والسجود وغيره من الوضوء فاجاب بان نعم انه ملزم

وذلك الله ان الصلوة في وضوء كسرى حرام الكفة فالصلوة في وضوء
 وطلعه ووجهه ووجهه وكل شيء منه فاسد لا يقبل الله تلك الصلوة
 حتى يغسل ويغسل مما احل الله الكفة وكل شيء من حديث ثمانية استند
 من قوله لا يقبل الله تلك الصلوة اعني قضاء مثل الذمة بالذمة
 لان عدم قبول تلك الصلوة لا ينافي له وجب فيقول ان تلك الصلوة اشارة
 الى الصلوة الثابتة في ذمة المكلف فالصلاة لا يقبل الله الصلوة الذميمة
 في شئ من اجزائها فيكون في ذلك على الحكم الشرعي بالنجاسة في الجنب
 الاول وحصلت الصلوة شرطها ان لا يكون في شئ من ذلك وحصل
 ان يكون اشارة الى الصلوة التي صلاها المكلف في شئ من اجزائها
 ح على العادة او اذ وقعت كذا او هو على النجاسة لا ولا ينافي
 بينها وبين حديث لا ينافي ما يستلزمه من نهي الحكم الوضوء
 اعني شرطية كون اللباس من ما كماله وهو اللباس من غير النجاسة
 حاكم على جميع اذلة الشرط والافراد والواجب وعلى الثاني فالصلاة فيه
 على وجه الحرمان من وجه لان حديث لا ينافي العادة في غير النجاسة
 سواء كان في شرطه اللباس وغيره والمؤثرة تدل على النجاسة في
 خصوص هذا الشرط في اللباس سواء كان هذا الوضوء بعد المعارضة يجب
 الوجوب في القاعدة الخاصة بالعادة على من ذهب من احواله وايقينه
 ان شرطها لا ينافي ما على هذا القولين باصالة عليه الشرط لكن
 مستثنى الرواية الاخرى فتدبر لا تعاد وهي معصية عبد الرحمن بن ابي
 عن الصلوة قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يغسل ويغسل في وضوءه عذرة
 من انسان او من غيره او كلب ابيد صلوة قال نعم ان كان لا يعلم فلا يبعد

وهو

ودوجه المتقدم ان هذه الرواية اما ان تكون قدسية على حال العارية في
 الوضوء على المعنى الاول او تكون من جهة طهارة وضوء الجنب وعلى
 المتقدمين حديث لا ينافي بشرطه وهو ان هذه الرواية لا ينافي
 للعادة من حيث نجاسة العذرة لا من جميع الجنبات حتى يثبت كونهما
 من اجزاء وضوء غير ما كماله فلهذا قد روي فيها وبين الوضوء مدعى بان
 احوال الخطاب باللباس الى الجهات الملائمة للجهة التي سبق لغيرها
 غير صحيح وانما يمتنع احوال باللباس الى الجهات الملائمة للجهة التي سبق
 فيها ومن الواضح ان عذرة الخمر كانت المدعى كونه في تلك العذرة كما انها
 عذرة كغيره من اجزاء وضوء غير ما كماله فلو كان الحكم في الصلوة العادة
 من الجهة الاخرى اعني كونه من اجزاء وضوء كان الحكم باللباس بالعلم بالعلم
 سواء كان مطلقاً او في الجنب هذا ما اقتضت القاعدة في الجنب على ما رواه
 شيخنا الاستاد سبط الله نعم تلاعب من من جهة كلام الاحصاء فان لم يخل
 فيها اجماع او مشورة محقة على سائرنا فممنوع المنع ولا ينافي المستحب وقد نسب
 في الجنب الحكم بالعادة في هذه المسئلة المقتضية للاحصاء من غير ظهور
 فيقولون انكشاف الخلاف في هذه المسئلة ان الحكم انكشاف الخلاف
 المستحب في اللباس على لزم الحكم في الناس من العمل بالاصول المستحب
 اذ لا تارة المحبة غير مستلزمة ولا لبعارة المستحب وبعده من
 الاحصاء تلاعب من المنع والله اعلم في قولهم واما الموقوف على
 يمكن المخرج حكم الكلام بالجهل المتعلق بالاجزاء ولا ينافي ما سبق
 بالشرط كما تقر به في احوالنا وهذا لا ينافي من النجاسة من النجاسة في
 احكام تخللها سيقين بالاجزاء والى ما سبقنا في بيان الفرق

ان كان حراما فاما الصلوة فمقتضاها الاختصاص بما لو حصل الذكر
بعد الخراف منها لكن اعادة الصلوة اعلا من اعادة بعضها كما لا يستلزم
شأنه من ثوابه كما لا ينبغي على من سوا احبنا راجيا بان لا
باجادة الصلوة عند طرد النساء في الاشكال اكثر من خروج من كان في الصلاة
بهذه العجوبة على عدم فساد الصلوة بنبينا سائلا بحسب فسادها
بالخل لا المحنة بخروج الدخول في الخرج المتعلق فلو استلزم بالبحر وحسب فساد
ثم ذكرنا لانهم يعتقدون بان اعادة الامن جنس بثبوت الامانة بالمرسوم
ان المراد بجلته من في الحديث الاختلاف في القول والقول بصدقه بخروج
الاستلال بالشرح في صله فسادا ولو كان المصلي بعد فساد الصلوة قوله
دخول في ذلك ان بعد اتمام الله به ذلك يستلزم فساد ما عليه في الصلاة
للمسلم من عدم فساد الصلوة بنبينا ان لو كان في ذلك في الجود
ستدلا بعدم حصول الاختلاف في نظر المختصين بالصحة الواحدة في الصلوة
فيكون اعادة الركوع موضع الشك ان مقتضى صدق الاختلاف في الجود
تول الشك في صفة القول في فعل النجس ودعوى اختصاص بالصحة
الواحدة ولا بد من عدم صدق القول في الاختلاف لانه اذا كانت لثنية
لكن بها سبوت معتبرة فالمصلي يبدل على الركوع غير مجاز ومنه فلا
يتحقق عنوان القول في حق من يتب عليه اعادة الصلوة من غير جوع
شمل ما دل على اختصاص الصلاة الواحدة بالسبوت في الصلوة لما في
فيه لان المراد بزيادة النجدة ما حصلت بعد حصول النجس من اليمين
لا ما حصلت قبلها فاذا حصلت بعد ما كانت النجدة السبوت قد دلت
فقد لم لا يعيد هاتين سجدة ويهدد هاتين ركعة على كونها مسعدة

والقول

واما القول بزيادة حتى ما يتحقق قبل الانتهاء بالبعد من فليس بشئ
جدا وانما صلاته لو ثبت لثنية هذه السجدة في طرف الصحة
والا فسادا ليعيد ركوع قوله ان لو كان في ثبوتها فسادا فسادا
ح بعد في فعل الركوع ان لا يبرأ بعمل الجوز الا ما قبل الدخول في شئ
من اجزاء الصلوة بعد فسادها فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا
السجدة من اجزاء ما دعى على عدم اعادة الصلاة اية واحدة
فقد صاحب له من وجوب العود الى الركوع ثم اثبات السجدة
لكن شمول ما دل على عدم مدح زيادة السجدة للمقام ثم يحكم
بمقتضى لثنية فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا
فاد في صلوته فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا
والا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا
مخالفة الذكر في الصلوة مع القول بصدق الاختلاف في القول
بجود الدخول في الجود انما يستلزم ما دعى بخصم لا كذا لثنية
النجدة والغير لو كانت يجب فيها العود قبل الدخول في ذلك فيكون دليله
فساد الصلوة ولو لم يبدد رايه هذا من الحكم بفساد الصلوة في
النبينا ما عدا ما يقتضي مع التزام صدق النبينا في جميع المراتب
وكذا يلزم في جانب النجس خصائص كثيرة لعدم فساد الصلوة
بنبينا الا اذا كان سلك الا اذا كان سلك في ذلك قبل جيب الوجع والعلو
الوكن النجاسة والفساد ما حصل من الاعتك فلا بد من حلاها
على النبينا المستعمل في الصلوة فسادا فسادا فسادا فسادا فسادا
كلها او الرجوع عن الحق لفساد الاختلاف في الجود الدخول

والنجس الثاني بل بالدخول في ركوع من الادكان قلت ليس بشئ
ما ذكرت من التحقيق لان المعنى في صدق القول في النجاسة
الدخول في النجاسة الثاني وهذا يتوقف على كون الدخول في النجاسة
دعوى يتوقف على احسانه من اجزاء الصلوة فاذا حكم الشايع
باختصاصه بالرجوع الى فعل المعنى خرج ذلك من موضع الاعتك
في القول للاحسن حكمه من يكون ذلك في تخصيصه بغيره في ذلك
ودخل في السورة ففتحقى لثنية صدق قول المحمديين ان
لكن اذا ارادتم بغيره الحمد والثناء السورة المقسومة كان
ذلك وجها من موضع القول للاحسن حكمه وانما حصل ان القول
موضع حفي بغير البناء عليه الا ان يقوم دليل على خلاف ذلك
تمام النص والاجماع على بناء الحمل للناسي الى الدخول في
ركوع من الادكان كان مقتضى صدق الاختلاف في القول في صدق
النبينا بغيره والدخول في الاعتك الى ما يتلو القول في الاعتك
لكن بعد ما علم ان الحمل في حق الناسي الاجزاء اعتبارا لركنية ما
بينه وبين الدخول في شئ من الادكان ناسي احد شيئا في الخل
في السورة بعد فعله فليس بشئ من المراتب المذكورة فخصم
بل غاية الامر في التحقيق وهو مثل التقييد في عدم استجماعه فيكون
في من لا كذا لا يبرأ صرح الا صاحب بان ناسي ركوع من شئ
يبديه فلو لم يات من صدق الاختلاف في الجود والدخول في النجاسة
التاقي في شئ ما ذكره بعد الاجماع على عدم اختصاص النجاسة
في الادكان نعم لانا نقول ما ذكرنا ناسي امره بما لا يعيد

الدخول

الدخول في الحالة الاخرى فبما بناء منهم على عدم كونهما من
الاحوال والافعال المطلوبة واطوى عند الوعد في ذلك فان
سد من صحت ونا بغيره على الدخول فيه دخلي في الجود
الثاني الذي هو المناط في صدق الاختلاف في خروج الاستلال
محدث لا تقار الا من جنس على ما ذكره المحقق وغيره من الاعتك
من فساد الصلوة من شئ الركوع حتى دخل في السجدة صحيحة في ثبوتها
عليه وفي المقام روايات اخرى بعضها يدل على المدح في ثبوتها
استحقاق ثبوتها من روايات اخرى عن الرجل ينسى الركوع في الركعة
حتى يضع كل شئ من ذلك موضعها ينسى على الدخول في السجدة
في استتبال الصلوة ولو بقيت شئ من ركعة ابي بصير عن الاخرين
عن الرجل ينسى ان يركع قال في علمه في اعادة ركعة انقص
في حكمه المداين في ركعة على مدحها لفساد الادان بغيره من
دعوى ابي بصير النبينا الباق في الاخر الصلوة فيخرج عن عمل
الكلام وتزيد الظهور في استتبال الصلوة في ذلك الركوع ان
الاستتبال في شئ من الركعة وعما يناسب فيما لو وجد فعل
كله او بعضا فلا يتحقق الحمل الذي لم يوجد منه شئ في الخارج
استتباله فخصم عليه لا يحمله ما عدا ما قبل الجود مستلزاما لركنية
المعنى لا يناسب الاستتبال بل يناسبه الاستتبال في
وان مشتت فقلت ان الاستتبال في اعادة الاستتبال في عدم
استتباله لان القول الذي وجد كله او بعضه ثم ان كلمة حتى
في رواية اخرى بتعليقه بغيره في ذلك على ان لا يستتبال

المشهد مع العقل في مجلس وعدم التنازل مع العلم بالحاجة
 لا يستقيم الا ان كان المراد بالمجلس في انما يتبع المجلس
 على المشهد كما فهم بعض شيوخ وعلماء في تطبيق هذه الروايات
 على بناء المشهد لتتبع بعد كفاية المجلس على النسخ الذي
 احتجنا جميعا فيها وبين ما دل على بقاء الصلوة في زيادة الركعة
 والركعة لكنها تبقى ما دامت باجبار وهو باب التعليم فان قلنا
 باستحبابه من رتبة الصلاة في هذه الاحكام فلهذا
 بناء على مذهبه من استحباب التعليم على ما على المجلس
 المتقرون بالشهد المعنى فيه التعليم وان لم يتابع به فانه كما
 ان حقا لما منع قبل التعليم فليس كما وجب ذلك ولا يجب حملها
 على الامتناع الاول من الاحتمالات الثلاثة المذكورة اعني على
 المشقة على المشهد بالمعنى كما دل التعليم فليسا وهو ان كان
 بعد الاحتمالات المذكورة لكن المشهد المذكور في الرواية
 الاولى من حيث ان ما يتبع من حمل على المشهد المتقرون بالتعليم
 جميعا بين ما دل على وجوب التعليم في اثنين كونهما
 بالتعليم في منه الرواية ساكنة مستقلة على التعليم ولو كان
 العلم منه في نفسه مع قطع النظر عن احدى وجوب بالشهد فليسا
 فهو بالسكوت في المحض لعدم صار ذلك مرتبة على الزيادة
 بالمجلس في الروايات السابقة واللاحقة فليسا
 بالشهد على التعليم مما لا يتقرب به الذي في بناء المشهد على
 على الاحتمال الثاني فليست به هي له قبل لو شئت في الركعة فركعة

م

ثم ذكر ان كان ذلك او سلم نفسه والاشبهه فليسا
 لانه زاد في كون ان لا يثبت في حقيقته سوى الاضمار مع القصد
 واما وضع الرأس فلا واما وجهه الاول فتدبر مع المصنف
 ان يكون ركعة واحدة من ان شئ الكبري ان يكون كل زيادة من ركعة
 الاركان مبطلة وميتة منها ليس بشئ ولا يركب في شئ بطر الصلوة
 بكل زيادة في الاركان بل يركب ختاما على زيادة الركعة المبررة
 على وضع الرأس فاما ان سلم نفسه لم تحقق الزيادة في الصلوة بل في
 القصد خاصة وهو غير ما وجب بل لا يفسد هذه زيادة بل هو تبدل
 جزء مكان جزء في القصد الحق مثل ما اذا جاز عقبة ليجدد الثانية
 فاصحابه على ائمة الواجبة بين المجددين سيما فان لم يصدق
 عليه الزيادة والامكان صدق التوبة اية اول سبب انه اخطى بجلسته
 المستمرة المندوبة مع وضوح عدم مساعدة الوقت ولا الشئ على
 ذلك فمن قال في ركعة سجدان في الاعلى ويحده ليرجع عليه ليرجع
 سجدة السهو وسجدتان للركعة واحدة باطلاق قول سجدان في
 العظم ويحده وسجدتان في زيادة قوله سجدان في الاعلى ويحده
 في وضوح ذلك ان يتبع بعض الروايات فلا يكون الا بالركعة والركعة
 يكونان اجزا من ركعة في الركعة الواحدة كما دل في توبة بعد السجدة
 والثانية فانه لا يركب فيها الا بالركعة الاولى بعد سجدة واحدة
 تكون الثانية بعد سجدة واحدة وهذا لا يجب اخذها ذاتا في الوجود
 الخارج في ذاتها بخلاف ذلك بالبعد فان الجملة المستقصية بها الحائبة
 الاولى جزء واجب للمعنى وبها جلسته المستمرة في ركعة واحدة

استغنى المصلية عن شئ من السجدة الثانية وحسب بقصد جلسته المستمرة
 فهذا لا يوجب صدق الزيادة والتفريق عن الركعة صدقها على
 ما في الخلق به لما هو به حقيقة فانه في مكان النافذة السجرات التي
 صدقنا في زيادة والقيصة منا على شكل فيه لانه بالركعة الواحدة
 بذلك ذكر الركعة والسجدة والركعة والركعة من هذا الفصل
 العزق بينهما لا يوجب القصد في انما يقصد الركعة في هذه زيادة ركعة
 لا صورية وانما تكون الزيادة اذا دفع ناسه له يرسل من قبل السجدة
 والزيادة المقصودة قد منع كنهها سببا لبقاء الصلوة لان ابطال الزيادة
 احال على كونها سببا لطيفة الاتصال والمفارقة عن متناثر لان نفس
 الطهية يتوقف على حصول استلان في النظم الصوري واختلاف في
 الاجزاء الخارجية لا يتقدم بالركعة الثانية وزيادة جزء على مثله
 وشئ من ذلك ليس بوجوب في المقام كما لا يخفى فاما في قوله من زاد
 فليسا لاعادة جزءا من غير متناثر للمقام لان المتناثر من الزيادة هي
 الزيادة على جزء الصلوة بان يركب جزءا من غير متناثر
 من الاجزاء واما بيان ما به استحقاق السجدة في بعض هذه الاحكام على
 الاخر وليس من الزيادة على جزء الصلوة في شئ فان قلت بناء على
 ما ذكره يلزم القول بصحة الصلوة لو ركع هذا اذا سلم فليسا
 ما يوجب لزم سوى صدق الزيادة الذي منتهى لتناقض المصلى
 بالركعة بعد الركعة الصحيح من قبل الركعة سيما فان الاول زيادة
 في الركعة بعد زيادة شئ ما في من التشيع على انما في من كونه
 متناثرا في الثاني من غير قصد كونه جزءا للجزء بل بقصد كونه

باجا

باجا فاجبا وتلما برهان الا انما دله كالاذا كان ثم اذ سلم نفسه
 وليرفع راسه حتى يحصل به تقبيل طهارة اسكن القول بعدم تمام
 العبادة هذا غاية ما يرجع كلام القائلين بالارسل وفيه بعد
 نظرا وسع لانه دليل البطلان في خصوص الارسل فان استناد من
 ادله الاركان ان كل شئ يكون في ركعة بطلان يكون بطلان صدق
 عليه الزيادة ام لا فان قيل لا فليسا كما سجدت ويعيد جان
 ركعة وحديث لا يفسد بنا على عروها في زيادة الركعة كنهها بانه
 على عدم جواز تكرار العبادة الواجب من الركعة ان الركعة بتبعية
 المتعاقبة للركعة في الصلوة ودخول عدم صدق الركعة على التناثر
 المذكور كما في قوله الحق عن الذكر في المعادلة من ركعة وحقيقة
 الركعة ليست سوى الاضمار مع القصد بل النظم عدم مدخلية الاضمار
 اية في حقيقة الركعة كما صرح به بحر العلوم في منظومه ان الركعة والركعة
 المعقبة في الصلوة ليس سوى قول المصنف الى حد الركعة من غير اعتبار
 وضع اليد ولا الاطمينية ولا الاضمار فليسا فان ذلك لا يوجب
 كونه ركعة فليسا حصل الركعة ولذا لا يكون صحيح في ركعة الصلوة
 ولو اخطى يعني ما من الاضمار المتقرون بالبعد في الركعة والاطمينية
 كما قال في المنظومة وانه هو من الركعة ثم قيل في الركعة وفيما هو
 فاصحاب الركعة على الاضمار والركعة من زيادة الركعة ثم انما في
 الصورية المتغيرة لصلوة الصلوة غير مأمولة لكن المصلى غير مضمرة
 في ذلك بل سبب في التمسك بالشرعية من الاركان حصل الاستلان بها
 وانما حصل ان المتناثر دما وفي الركعة من فركعة العزائم بطلان السجدة

الصلوة على وجهه يبطئ للصلاة أو الصمد وعن سفيان لم يخطأ
في خبره إلا كان ديبطيا للأركان من البين أن من قرأ الحمد شك
علا ودخل في السجدة فهذا ليس من القرآن بل من غيره
فما بالصلوة في هذه السجدة إلا أن يقول بالحمد أو السجدة
المقدسة قول المأخوذ أو قول الحمد السجدة لم يعمد على قول الصلوة
مجرد من الحمد بل كان المتداول بعد ما اعتاد في السجدة المذكورة
استند إلى زيادة السجدة نظرا لأن السجدة المأخوذ بها المأخوذ
الحوادث أو الحمد السجدة مما لم يزد السجدة قالنا وفي سجدة
لحد ليس يستند إلا قول بل إلى زيادة فإذا لم يكن قول الحمد
في سجدة لم يخطئ في سجدة الدخول في الحمد الثاني لم يكن مشورا
لغيره في الحديث المذكور سابقا وبالحمل على ثم مشورا لغيره
في الدخول في ذكر من الأركان حتى توجه إلى السجدة أو إلى غيرها
تبعنا لما لم يثبت لغوية المأخوذ به لماعة للتركيب حتى في اللغة
لكننا من الفتاوى في الموضوع في باب الخلل عدم بطلان الصلوة
سببا للأجزاء ما دام المأخوذ بعد الحمد أو كونه سببا لمكانها
فيها لم يرد على في الخبر الماضي من العبادة مما لا يرد
منه في أن السجدة لو كانت الصلوة على وجهه يبطئ
فما نظرا إلى صدق الاستماع عرفا فأن الدخول في السجدة
لغة المأخوذ من العبادة فينتج في نظرنا أن العبادة قد
يبدل شيئا من سجدة قضاء أو ما يتم كونه من الدعاء قد دعا
في الصلوة لعدم قدح نقضه في حق الوكيل وقد كان ينبغي

بقاء الامر به للاستمرار وعدم عرقه في الاستماع فاقول في تحقق
الاستماع اطلاق الدعوى وفيه ان التسليم باحضور الصورة الصلي
عند فاعله لا يستلزم الامر الا على وجه الفناء والمخرج مما نحن
فيه لان بقاء الامر خرج كونه المكلف في الصورة حتى يبعد
اسكان الشك والى فكيف يجوز بقاء الامر لكان وان شئت
قلت ان اسكان الشك وعدمه سوي فان على كون المكلف
فناء الصورة وعدمه وهذا ليس موثقاً على بقاء الامر
لعدم الدور بل على الصدق والعرف والمعرفة في حكم الشك
باجزاء صورة الصلاة بالتسليم وعدم اسكان الشك
الامر باجزء الثالث ونفي هذه الصورة ولا يترفع حكم
العرف بل على ان سطره الامر بل عيوب الحكم التي
تدعوى بتركت هذه الاستماع على سطره الامر لثبوت
على الصدق المبرور ودونيه كما يظهر بالتم فان قلت ليس
بحول التسليم باحيا الصورة الصلي عند عرفنا منهم كقول
ما يجوز ترك التسليم واعداً في غير محله نظيره في الاجزاء
قلت نعم قد يكون التسليم اتم على ما عند العرف فيكون لغرض
عني موثوق خصوصاً الصورة في المسئلة اذا وقع ترك
السجدتين فانه لغرضي وزيادة بمسئلة اذا ما يقع منه
بعداً لسجدتين من سبب عندا لعدم التسليم اتم في جميع
المصلحة من الصورة سواء اتي بالاذان فانه ام لا لا تستقيم
الصلاة باجتماع التسليم الى شائده ثلاثية ودواعية فان

فمن التسميع يخرج الى ما يتبع من الصلوة في الجود والارواح
حصول الخارج بالسلام كان التسميع المذكور بالا معنى له ودفع
ان هذا التسميع انما هو في لحظة السلام العبدى في ذمة الامم مدفوعة
بان العبد والسماع انما يثبت في الحكم الشرعي اعزاء الصلوة والتمسك
لأن في الجود والارواح ما يؤيد ما ذكرنا ما دون ذلك وبذلك
من التسميع من نفس الركعة بالانفصال عن المراتب الاضراف
ليس هو مجرد خروج الى اربعة بل الاضراف عن الصلوة والخروج
عنها فان قلت على ما ذكرت فالجواب فيها ودفع المسئلة من ان
اشاعة الطاعة بجهة الصلوة والاقام بفعل الركعة النافذة
المفصلة فانه ما فيها ذكرت من الخروج بجهد التسميع ولو سلم
لان الاقام وضع كون المصلي في الصلوة والا كان ما يأتي صلوة
ستتلة في خارج الصلوة قلت معب هذه الاجابة رعب
اخبار الاعيان المصرية بان عمدة الاما ط على التسميع يتسا
الصلوة تكون متحدة للامام مع انه الاقام مع كون المصلي
غير خارج عن الصلوة والتسميع في المقامين واحد هو صورة
ما في في هذا التسميع في هذا الباب في باب الاعيان من الركعة
النافذة جواز ما جعلها لاجزائها حتى لا تمام في الجاهل
لا موضوع وديا عليهم بين الوجهين اعني كونهما ما حثيتا
على ما يقتضيه الصلاة المشم من كون السلام مستد كما ذكرنا في
غير خارج عن الصلوة باعتبار كون التسميع سري ولا كونهما
جعلها حكما على ما يقتضيه الصلاة من خروج المصلي بالتسميع

[illegible]

مع التسليم بها على طريقة التسليم المثل التي لم يبق لعدم الدخول في ذلك
 حتى يستلزم العبد ان يتناول ما لا بد منه يكون التسليم جزءا من
 ذلك وعلى طريقة التسليم على ما ثبت لعدم الاستلزام العبد الموجب
 لغرض المحل فان كان المستحقين ذلك حتى يحصلوا اياهم فغدا
 في اجازة الصلوة كما للمسلمة والمجيدة الواحدة وما مع عدم التسليم
 كغيرها من الاجزاء العينية في كيفية وان كان ذلكا بطلت الصلوة
 وتقطعت بغيره شيئا في موضعين احدهما نسيان عن الركعة الاولى
 لان نسيان الركعة يتقدم فيها المضمون بالصلوة فالركعة الاولى
 واما نسيان غيرها كنيان السجدة او نسيان الركعة فخاصة
 فانها لا يفسد بها نسيان الركعة المضمون على طريقة التسليم
 القول بالصلوة عند الغاء للسلام المسمى لعدم كونه ركعة
 بل من تركها او ياءد فيكون في الصلوة وعلى طريقة التسليم بالركعة
 لعدم اكمال السجدة عند الغاء لغرض على الركعة المسمى للسلام
 منها يستلزم ان طريقة التسليم ان الحكم كما في المدارك انهم لا يتركون
 سجدة الصلوة مع نسيان السجدة بين ركعتين وجها عن على النسيان
 عن نسيان الركعة و هو عليهم ان نسيان ركعة واحدة حتى يقع
 الراس فان لازم طريقة التسليم وجوب المودة والثناء لعدم لزوم
 شئ من الخشوع ومن اعني زيادة الوكمن او اختلاف في نظم التسليم
 على طريقة التسليم ان من يتابع التسليم عند الاذان فيقع
 ذلك ويحسب حكم العبد بالان كان او الشك في ذلك فليس على الاذنة
 التي ذكرنا في الاصل في الاجزاء المستندة الى التسليم

قام

قام اجماع على عدم التسليم في ذلك الا في الامور المستندة الى التسليم
 ان يتعلق بالركعة التي مضت عليها في احوالها بغيرها من التسليم
 الا على نسيان الاجزاء مع التسليم في الاشارة من دون ذلك
 الا لا يتجوز في ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 كما صرح عدم التسليم في ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 الدخول في ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 كما في صورة الدخول في الاجزاء المستندة الى التسليم فكلما عرفت انك
 وثانيهما اجمع بين احكام المسئلة على طريقة التسليم في اجزاءها
 المجمع على عدم التسليم في ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في كان بالصلوة وما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 وكما في وجوب ما ياتي به من الركعة بعد الصلوة من التسليم
 سجدة الصلوة لا يتبادر على طريقة التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 المقام هذه المسئلة وما ياتي بها ما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 بعد ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 وذكر في الكعبة ومثله ومثله الاصل في التسليم فكلما عرفت انك
 لا على ما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 وسنما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 ما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 المسئلة المذكورة على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 الخاص للصلوة الصلوة كقولنا التسليم في التسليم فكلما عرفت انك

ثم ذكر بعد ما ذهبنا اليه في ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 ليس يبرح من حكمه فليس ما مضى من صلواته الا كما ان تسلموا الركعة
 الا في نسيانها وان كان التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 لكن مع كل صلاة الا على ما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 لو وقع في الصلوة وقع في التسليم عليهم بان هذا على ان كان لا يبرح
 في الاجزاء المستندة الى التسليم فكلما عرفت انك
 دلالة بعضها على التسليم كقولنا التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 بالاطاعة الاولى المضمونة بعدم نسيان الصلوة في التسليم فكلما عرفت انك
 وان كان لا يبرح في التسليم فكلما عرفت انك
 منهم على اتمام التسليم المسمى وجعل التسليم كما بعد في التسليم فكلما عرفت انك
 فهو حسن لكنه يتوقف عليهم بالاطاعة الثانية فواجب
 العمل بها مع ان وقع التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 بل كان عليهم الا ان تسلموا التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 مع انهم على ما دل على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 طالما المدة بين التسليم ما ذكرنا من التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 الا تسلموا التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 يجب ان قام التسليم بعد تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 لو ثبت في التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في التسليم في التسليم فكلما عرفت انك

عنه

هذه الواجبات وادلة التسليم او دليل ابطالها على التسليم فكلما عرفت انك
 انه لو سلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 مع حصول التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 اذا نزل التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 لا يبرح في التسليم فكلما عرفت انك
 نعم يتحقق اجمع فيها الحكم بوجه الصلوة مع عدم التسليم فكلما عرفت انك
 وبالنسبة الى التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 المسئلة التي سقطت كقولنا التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 من وجهه كما يظهر بالتم فان يتبين على التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 مكان التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 ووضوح ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 فاجمع بين احكام المسئلة بعد تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 في التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 على ذلكا من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 على بن ابي طالب فليس من عدم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 عن سر لا يبرح في التسليم فكلما عرفت انك
 التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 استبين ان تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 احدهم بين التسليم في التسليم فكلما عرفت انك
 وان لم يكن تسلم التسليم في التسليم فكلما عرفت انك

الظهور على العصى بعد ذلك فاسته هذه الى راية نال وان كان
 العلم بوجوب الصلاة بين الظهور والظهور الى ان المظنون ان الاسته
 هم العلماء دون الوفاة ويحتمل ان يكون الظهور من احد عاين
 في باب محرم وهو رب الاسناد ولا يثبت ثبوتها لصراحتها
 في باب صلاة الظهر مع حدوث احد من اطلع المصلحة وفي صحتها
 مع عدم احدث في بيده الملاقاة ما دل على صحة حكمه في المقلد
 بالجماع فثبت بها دل على صحة ما يطلع الصين من عرفت ما
 فيه من عدم صلاحية هذه الطائفة للعمل فكان لا بد من الظهور
 فاما فقه احدث هذا لا بد من ارتكاب احدا من في الفقرة
 الاولى اما على الحدوث على الحدوث المتأخرين للظهور حتى يتجبر
 الامر باعادة صلاة العصر والاضطرار صلاة الظهر لا يستلزم في
 صلاة العصر في حق الناس او على الامانة على عدمه في صلاة
 صلاة العصر المظهر فانه في المصنف اعادة المصلين انما
 بالنسبة الى صلاة الظهر فواضح انما بالنسبة الى صلاة العصر
 فادرجا ايضا بعد الفروع من هذه الصلوات العدد فيها
 والثاني اظهر لعدم صحة استصحاب اعادة صلاة في احدث
 شرعا لا عرفا ما بالفقرة الثانية من جعل الركعتين اثنتين
 بقية لصلاة الظهر فيجعل العمل بظاهرها سواء كان اثنتين ثبات
 معقولا ثانيا فيجعل ركعة واحدة لا يكون المعنى ان يجعلها على
 من العصى من الركعتين اثنتين في الظاهر حال كونهما بقية لركعة
 صفة للركعتين وكان المعنى الثاني لجعل هي بقية ركعة المعنى

من

الذي يلقى العصى والذي معنى من العصى فيجعل ما بين من اعني الركعتين
 الاخيرتين بقية لصلاة الظهر ووجه الاشكال انه لا يحرم على التفتة
 الاول زيادة الركعة كالتكبير او البنية في صلاة الظهر وعلى التقدير
 الثاني فخلل الثاني اعني التكبير فخلل عن سابق الزيادة لكن الاشكال
 المفقرة الأخيرة لا يمنع من العمل بالفقرة الاولى الظاهرة بخلاف ذلك
 من التفصيل بين حدوث ما يتلوع الصلاة وعدم احدث مع
 ان الحكم من الصلاة في الفقرة الثانية في التمسك في الذكرى فغيرها
 انهم علوا البنية الفقرة الثانية فيخرج لو اخرج في البناء صلاة لآخرى فخلل
 الصلاة الاولى لا لا والمحقق هو ان سبق الكلام فيه على كون زيادة الركعة
 مبطله مع او غير هذا ان يكون ذلك الزيادة من او كان الصلاة للزيادة
 فيها وعلى التمسك بالثاني لا اشكال في صحة الصلاة الاولى ولكن الاحكام
 زيادة مستترة وعلى الاول يرجع فيه الى حكم من اتي بالمسألة في وسط
 الصلاة فان كان مثلي الفراغ عن سجدة الركعة الأخيرة فمطلوب
 وان كان بعدها في كل التكليم والتشهد فمطلوب حكمه فحينئذ
 في او ركعة على الصلاة وان كان بعد التشهد وقبل التكليم في كل حكمه
 ويمكن استنباط الوجه الاول مما ذكره في منع فائدة الزيادة في الصلاة
 السجدة وزيادة في الصلاة لان سجدة العلم اذا كانت زيادة في الصلاة
 كانت تكبيرة الاحرام او في كل ركعة والصحيح لا يخل صلاة اخرى وزيادة
 على ذلك اولى بها من غيرها ابطال الزيادة تكون اذ لم يزل على التكليم
 وان لم يزلها الاضطرار لا كان فثبت ان كان مع ذلك كانت الصلاة
 اخرى بانية فثبت ما من استثنى من ذلك لا نقاد في قوله ويعيد هاهنا

المسئلة والمسئلة السابقة مشتمل على الحدوث في هذه المسئلة
 التفصيل المذكور عندنا من ملائمة تحقيق الثاني المعنى والسرور
 وعدم تحقيقه في الظاهر ان بين مدد المسئلة في يوم من وجه
 فثبت كان في بعض الوجوه المعصية والمصلحة في بعض احوالها
 المشتمل عليها من وجهها من وجهها ما صدر عن غير واحد في ذلك
 المسئلة من البناء على كون التكليم واقفا في غير حكمه فان مدد
 التفصيل المذكور في تلك المسئلة لو كان هو هذا الوجه لزم عندنا
 المسئلة عليها بطريق اول كما صنع المصنف لان التكليم الواقع في غير
 حكمه لا يزيد في طرف المغيرة على عدم المحض والمقدور في هذه
 المسئلة فلو لم يتكلم وعدم وجوده لاسا فكان المخلت بعد
 في الصلاة مع صدوره سببا في عدمه في الصلاة او اخصيه فيمنع
 في حال المصل من حيث صدوره الثاني وعدمه فان صدوره الثاني
 المصنف عندنا صلى الله عليه وسلم في اثناء الصلاة وان صدور الثاني
 العبدى سببا في عدمه فثبت المسئلة السابقة اصلا لزم الحكم بغيره الصلوة
 هنا اذا حكما بعضها في المسئلة السابقة اعني من سلم سببا بعد
 المسئلة او الثانية اما الوجه الذي يثبت ان فيه فثبت ان وجه صحة
 الصلوة في تلك المسئلة بعد الاشارة بان السلام واقع في عمله وان
 بعد ذلك الركعة ونقضا كما في بناء هنا لك بالاعتبار بالمسئلة
 الخاصة بالوجه مع ضم النتيجة نكالا الى كونها احسن من اعادة الصلاة
 على بناء الصلوة بنقضا الركعة فان هذا الوجه لا يرد في
 هذه المسئلة ان لها وجه فاق بالاعتبار لا يمتنع في تلك المسئلة

ركعة كالا ما بين من غيرها ذلك وكذا ذكره مع قطع النظر ببداهة
 الظهور من المساواة فيها انما فاعمل بهذه المروية كانت دليلا في جها
 من الادلة المتأصلة بالفساد ولو ثبتا على الوجه الثاني بان حكما صحة
 الصلوة الاولى وعدم فسادها بتلك الزيادة وجب الغالب وانما
 الصلوة الاولى وان ثبتا على الوجه الاول لا ينافي فيها والصواب
 فيل تنقل الصلوة الثانية وجملة بيان على ان المبطل يجوز ان يكون
 صحيحا في نفسه ام لا يدين بالثاني كاذكروه فحينئذ تكبيرة الاربع لان
 التكبيرة الثانية لا بد من كونها غير مباحة لا لفساد الصلوة بها الا
 كونها سببا في التكبيرة الاولى ولعل وجهه ان افساد الصلوة
 انما يتوقف على بطلان الصلوة المشتمل عليها فكيف يتحقق بطلان الاولى
 اعتمادا لثاني في رتبة واحدة سبب واحد ونظيره لك ما ذكره
 في تتبع من فساد سبب في ثبوتها واما استلزامه لان صحة الراجح ترتفع
 على وجوب الملل الى ذواتها فلو حكم بغير الراجح وحصل الملل
 الذي هو شرط صحة الراجح ففقد واحدة في ضمن الحقيقة واد
 تدعى بالاول بناء على منع من وقت صحة الثانية على بطلان الاولى فثبت ان
 كانت سببا في بطلان الاولى لان الاول على الوقت ليس سوى كون
 الاولى والثانية متعاقبتين فيجب تيقن من صل واحد في واحد
 في وقت وجود واحد على عدم الآخر وهو من لينة عظمى فالبطلان
 لا يتوقف في الاول في سبب افساد الاربع بالحق الذي هو فيه فثبت
 ما بين من صدرك الاربع احسن بطلان الاولى في الثانية اذا اقتضيا بالليل
 واحدا يعلم في ليله وكذا ليرى في التكليم ثم ذكرتم البقاء في هذه

المسئلة

وهو ما ذكره صاحب المصنف في وجوبه وغيره من اوجه بطلان
 بطلان المنافي في الاشياء فان هذا لا يجري في حين صدقته بعد التمسك
 بالسوى على تقدير كونه ذاتا في حله كما في باب ما ذكره في هذا
 مقتضى القول بعد بيان المصلحة صانعا مع تحقق المنافي على ما ذكرنا
 في الاشياء عند نيته لا على الحقيقة بل على ما يحتمل ان التمسك به
 يكون فينبغي ان يترك ما لا يوافق في الثاني لا اعتبارا بالخاصة والى اوجه
 في المسئلة ويقتضى لا بد بان لا يوافق بما يحتمل باختلافه ما كان
 حله بطلان التمسك ليس ما يكون تركه حلا بطلان المصلحة لانه اذا
 تحقق بطلان التمسك بعد المنافي مع صدوره فينبغي ان يترك التمسك باليه لا
 التمسك فلا يمكن استناد بطلان المصلحة الى تركه العددي حتى يترك
 تركه السوي تحت المستثنى منه في حديث لا يوافق وما يجري مجراه في
 تاسيس صالة الصفة في خبر لا يوافق ويمكن المناقشة فيه بان المستثنا
 من قواعد الاعمال المستفادة من الاصل والمقتضى كقولنا المقتضى
 التمسك والوجود وقوله التمسك سنة والمقتضى سنة وقوله لا يوافق
 ان المكلف به في حق الناس وكل من لم يتمكن من الاذعان كان حاصلا
 منه قوله ما دام من الاجزاء الغير الركنية الى الغنيان والى اثنين
 اخر يستند الى الغنيان بالجملة على من يترك عنه غيرا لا كان لا يوافق
 فالمكلف به في حقه لا كان المالك بها ولا يوجب ان يتركه سوي في
 الاشياء يتبع في سنة الايمان بالاجزاء الباقية فالتمسك به غيرا فانه
 عن المحقق في سنة ما يتركه واجبة الى اعتباره فالمكلف به في الواقع
 في سنة بالنظر الى ما لا يوافق من المصلحة في سنة التمسك في الواقع
 وشر

ونفصل الامر وقد حصل من قبل وجه بطلان صلوته وتوقع الحدث
 في الاشياء لا يوافق التمسك حتى يتركه غيرا ولكن قد يخرج منع
 الصلوة بعد البناء على الاصل المذكور لان المكلف به في حق
 الغير يمكن ان يكون في الواقع وفي علم الله على الاطلاق يمكن
 ان يكون الحدث الخارج بعد استكمال الاذعان وانما في خارج
 الصلوة من غير حاجة الى الخروج فان الخروج انما يحصل بانتهاء
 الفصل المكلف به فانه قد وقع المصلح راسدا من السجدة لا يوافق
 ويخرج منها وقد خرج من الصلوة الواجبة المطلوبة منه في حق
 الامر حتى يوافق المنافي بعده ليس لا يتركه بعد التمسك في حق
 العالم والمقتضى فان صدق وتوقع الحدث في الاذعان حتى يترك
 به دليل ابطاله للصلوة ولعل نظير من ادعى صدق المنافي في
 الاشياء الى صلوته للحقا وعنده لا يثبت في ان الحدث مثلا بطل
 التمسك حدث في الاشياء في حقه ولا فصلية المصطلح لغيره الا بوجه
 المقتضى المقتضى اليها فانما في جهات استل ما كان عليه
 من الصلوة الواجبة وان كان المنافي به في المقتضى المقتضى
 سكن في حقه مطابقة للرؤية المحيطة له في الواقع بالمقتضى
 الذي يحتمل في عبادته الجاهل والافسح حيث لا يمكن الاشياء
 الخواص في المقام من جهة امتناع وقية الامر الى الغنيان بالنسبة
 الى الصلوة المعنى فيها بعض الاجزاء بوجوه مقتضى سنة التمسك
 الجاهل بالمقتضى والاشياء ولا يوافق من هذه الحقيقة الحكم بصدقه
 الصلوة حتى دفع الماس من الصلوة الاولى فضلا عما بعد

الخارج من التمسك وكان التمسك في المسائل حيث منع انفساد
 الخرج في التمسك بمراد ما ذكرنا اذ ان التمسك انما يكون هو
 الخرج في صلوته واختلافها في صلوته الناس فالخرج هو استكمال
 الاذعان او لا يوافق الخرج عن الصلوة الى الفلح عن اجزاء
 الجاهل به في حق ناسي التمسك لغيره سوى التمسك كما انه
 في حق ناسي التمسك والتمسك بالاجزاء الاخرى وان في حق
 ناسي التمسك الاخرى خصوص التمسك الاول لا يستكمل الاذعان
 بها فقط ويمكن ان يوافق المنافاة بانها سببية على عدم تنج
 لبيان التمسك لكونه غيرا يمكن ان يكون بعد التمسك مثلا
 فاقا بعد حصول تمام اجزاء المارور به وهو في حين المنافي
 المقتضى من الاجزاء الغير الركنية ما كان متنا في حق المصلي
 فيجب خبر وجوب المنافي ما ما كان سبب وجوده في حق
 من غير عدم مساعدة ادلة الاختلاف على ذلك لان دليل
 ابطال المنافي في وجوبه قبل عيني دليل الاختلاف وقضية وجبه
 دليل المنافي قبل دليل الاختلاف وصدق كون المنافي لا يوافق
 وانما قلنا ذلك لان الجملة مستندة على المصلي بها فاذا اقر
 استناد تركه الخرج فاستنداه الى المصلي في مرتبة وجوب المنافي
 الثاني المصلي لربطه على صلوته بجميع اجزائه حتى يثبت
 الفلح وصدق كونه المنافي بعد الصلوة لان استكمال تمام
 الاجزاء بعد مقتضى عدم من الامتناع للتمسك بالحقة في تأخر
 عرض سنة الامتناع له بنية من رتبة وجود المصلي بنية
 بر

يصدق الخرج عن الصلوة بغير التمسك لكن هذا لا يثبت
 في بعض المسائل لا سيما في الدور ما يوافق اوله المنافي في المقتضى
 للخروج الاخر فان الظاهر ان المارور في حق المنافي في الاشياء الخرج
 المنوي للخروج الركنية واما المنوي للخروج الغير الركنية فاستند
 بصدقه عليه في حق الحدث في الاشياء بعد ملاحظة كونه
 خبرا وكونه غاية الامر انه لا يصدق في حق المنافي بعد الفلح
 ايضا نظرا الى حصول الفلح والجملة قد عاينة لكنه يمكن في
 تأسيه صلوته اناسي عدم كون الحدث سببا في الاشياء فاما
 ان المسئلة تدور وذات ترك اوله المنافي في هذا المنافي لا يثبت
 قبل التمسك فصدقه فان قلنا بالشرك لم يثبت ما دل على
 اختفاء الاجزاء الغير الركنية لما عرفت وان قلنا بعدم الشرك
 فمقتضى مقتضى السناد في حق الخرج الذي ليس يمكن اذ التمسك
 فينبغي ادلة الاختلاف كما سألنا المناقشة لا يوافق اذ التمسك
 بعد التمسك باختلاف كونه قد سلم منه في حقه في علم
 الله التمسك قبل حله وداخليا في سنة من لا يثبت مقتضى الفلح
 على التمسك وان في مقتضى العلم به على تحقق المنافي في وجوده
 كاشف عن الامتناع لا يثبت له كما قلت في خلاصة الحاجة الى
 دعوى انفساد دليل المنافي لا يثبت له وجود المصلي قبل
 تحقق الصلوة باق على سنة الامتناع وان علم الله وجوب الفلح
 في المستقبل وقبل مقتضى المنافي لا وجه لدعوى تحقق الامتناع
 ولا بد من دعوى انفساد ما ذكرنا كما لا يخفى فلا خلاف ان يثبت

الاستحالة لا يلزم كبر بان انما ثبت من حديث لا تقاد فاضلها فثبت
 شيان الامراء والفراسخ والاختلاف بيننا وبين ثلث التسليم
 اجمع ان لا يكون له جهة اخرى فاضلها بالفساد وهو كونه تحليل لا تحليل
 نحو كون تكبيره الاحكام تحريما لان التحليل والتكبير في جهة واحدة
 فثبت على جهة واحدة من حيث كونهما جريان في جهة واحدة لا يضر شيئا
 وانما يضر شيئا من حيث الوجهين المذكورين فان مقتضى
 كون التكبير تحريما اختصا من مقتضى التحليل من ماضية الصلوة على
 المحل في التكبير من لربوات بها لم يرد على الصلوة بعد
 وهذا هو الذي خرج بان حكم المحل عليها مع ان المحل في مقتضى
 حديث لا تقاد ليس سوى التحريم والاصح هو مقتضى كون التسليم
 تحليل اخصا والتحريم من حالة الصلوة فيه من لربوات بها
 فهو بعد في الصلوة وقد اعتبرت بان مقتضى مقتضى التحريم
 في التسليم من الحكم بالفساد نظرا في دليل المناق في ادب في حالة
 قوله او هذا التكبير اخرها التسليم على الاخصا وان لاخرية
 منبهم فثبت على جهة واحدة فاضلها في الدلالة قوله تحريمها
 في تحليلها التسليم عند المحل في التحليل اخصا في التسليم وهو بيان
 اخرى من المخرج فاضلها من اخصا في التحريم في التسليم والتحريم
 الواضح فاضلها في المحل في جهة واحدة في مقتضى المناق في الاخصا
 فان قلت لا مقتضى التحريم الا كونه الجواز اخصا واجبا في المحل فكل من
 يات بتمام الجواز المأخوذ به فثبت خروج عن الصلوة ومقتضى ما
 ثبت من اخصا من غير ان كان في حق الناس مقتضى التحريم بعد
 الاستحالة

استحالة الادكان بكل جزء لمقتضى الدير سواء كان هو التسليم لا التسليم
 او غيرهما والبرهان من المحدثين الا ان التسليم من الاطراف
 الواجبة ثابتة الا انما هو رتبة من رتبة الاجزاء فالتسليم فاضلها
 بالتحليل لكن من جهة التحليل للمقتضى به لكل ما هو جواز التحريم
 المخرج قلت تأخره نقول ان مقتضى كون التسليم حللا انه جزء واجب
 بعد سائر الاجزاء واخرى نقول ان مقتضى كونه جزءا وحللا
 يقتضي اخرج من حالة الصلوة عليه والا وارجع الى
 التكليف المحقق ويحتمل التكليف ولان مقتضى دوران هذه التحليل
 مدد وجوبه على المحل فان كان واجبا عليه كان هو المحل
 المخرج والا كان المخرج غيره وحل هذا الاشكال في تحريمها
 على ما يقتضى كون التسليم حللا داخل والثاني حكم وضع
 من جهة الى جهة واحدة التسليم في ماضية الصلوة كالتكبير اخصا
 بالظهار فثبت ان شيان الظهور لا ينافي كون صلوته واحدة
 في حالها محدث وكون المحل محدثا كذا شيان التسليم
 من جهة عن الصلوة ولا ينافي كونه في الصلوة فان تمام دليل
 على عدم مظهر الصلوة في مقتضى ذلك على الاكثر في صلوته لاخر
 لها ولا تحليل لا انه جعل لصلوة اخرى اخل في محله لا التسليم
 واضم على مقتضى الاول ليس للصلوة اخرى يقتضي على جهة واحدة
 الاحوال والاشياء من حيث شيان التباين فثبت على الثاني
 لها اخر واحد مقتضى من شيان ان المستفاد من ادلة التحليل
 والتحريم هو مقتضى الثاني ونما به مقتضى الدير عدم مقتضى التحريم

جزء تكبيره الاحكام مع ان ادرك جزء الصلوة وحدها على الد
 فلو لا التحريم والتحليل الثابتين للتكبير والتسليم الواجبين
 الى المعنى الثاني كان الامام مضمرا في التحريم بالجزء التكبير
 من قبل ان التحريم والتحليل الواجبين في الادلة بل وجهها من
 اخر غير تحريمها ولا رتبة ولا اخرية بالمعنى الاول وعلى هذا فقد
 يتأمل في تحريمها لبقا وعلى ذلك التسليم لان الظن من لا تحريم
 دفعه فثبت على مقتضى حالها الا انما هو في الصلوة خاصة فلا
 دلالة لها على صحة صلوته الناس من سائر الجهات حتى
 المحبة المحاربة من حيث الجزية كما هو مقتضى ما فيه لان المنا
 اما جاز من جهة صدق المناق قبل التحليل وهو جهة اخرى
 غير جهة الجزية الثابتة للتسليم فانه من جهة جهة كسائر الاجزاء
 في كونه مذكورا مستقرا وقد قطع هذه الدعوى نظرا الى
 عموم الامراء الدالة على صحة الصلوة حتى استكملت الادكان
 مثل ما دل على وجوب قضاء ما يثبت في الصلوة من الاجزاء
 الدال بالانتماء على جهة فثبت الصلوة كقوله اذا خشيت شيئا من
 الصلوة ذكرها او سجد او تكبير ثم ذكرت فاضلها الذي يثبت
 فثبت من قولهم اسجد سجدة في السجود زيادة في مقتضى التحليل
 فان مقتضى مقتضى الاجزاء ان لا يضر صلوته الناس سوى من الاطراف
 الثابتة فلا يضرها ما مضى بصلة المصادق وليس فيها التحريم
 بحيث يردون اخرى فثبت مقتضى قوله الدير مقتضى التحريم
 فلو سلم اخصا من حديث لا تقاد بالاجزاء من غير من الاجزاء

لا يثبت ان يكون بعد الادكان وجوبها ثبت التحريم في ادلة المناق
 غاية الامر انه خرج عن جزمها ما وقع المناق قبل استكمال الادكان
 شيئا صوره وتوحيها بعد الادكان قبل التسليم واطلاق عدم
 الدلالة ومقتضى الحكم بجواز الصلوة سواء صدق وقوع
 المناق في الاشياء كما يقتضيه الجواب عن المناق في الاستدلال
 على ارجح الثاني ان لا كما يقتضيه مقتضى المناق في مقتضى خلاف
 ادلة المناق في مقام بدفعها حكومة الادلة المذكورة عليها نحو
 حكومتها على خلاف سابق ما يقتضي في الصلوة من الاجزاء والبرهان
 يقتضي هذا اطلاقا بما جاز الى الحد جدا بينها وجبا على اخر
 من التحريم وان اشتمل على التحريم فثبت مقتضى الحكم بجواز الصلوة
 فيما نحن وبالدعاء فيها انما وقع اجماع قبل الادكان وهو من
 تحريم بعد ثبوت المستثنى منه في حديث لا تقاد ولا غيره من
 الادلة المذكورة المتقابلة الا ما يلزم من مقتضى المناق في الاشياء
 الادكان على جهة مقتضى الاستدلال ان الادكان خارجة عن مقتضى
 منه فثبت ما يلزم من مقتضى الاستدلال وجواز الادكان فينبذ
 في المستثنى منه حاله في الادلة المذكورة من مقتضى المناق ما لا يلزم
 منه في الادكان ويخرج منه ما يلزم ذلك ولان مقتضى الحكم
 ببناء الصلوة حتى وقع المناق قبل الادكان لان ذلك هو مقتضى
 مقتضى الثاني بالبرهان المتأخر منه خارج عن مقتضى المناق
 الاستدلال اخر ما هو مقتضى ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى ما اذا وقع بعد الادكان فثبت ما لا يلزم من مقتضى مقتضى

عدم الادلة المأكدة نتيجة هذا يجمع هذه المصلحة فيما بين فدية الصلوة
 كسابقة وانما الفرق بينهما ان اولهما استلزامها تخصيص في تلك الادلة
 كقولنا لا بد من المصلحة بكثير من المناهيات كالاستدلال بانها
 بطلان لا لا وكان مقصدا على التفتيد في الاول لعدم عدم التحقيق
 على التفتيد وان كان بطلان الادلة بالمناهيات الواقعة بين
 الاول كان يكون على طبع الاصل المتصرف في الاول كان قد تضمن
 مما ذكرنا من جهة الصحة والفساد وان لا يفتقد جميع اركانها الا انه
 بالبراهين على عدم نفاذ المصلحة من الاول لان الاول كان قد تضمن
 ان الحدث الرابع بعد استكمال الاول كان تابع بعد تحقق المصلحة
 في حق المناهي والطاق في الاقدام بصدقه في وقوع الحدث في الاشياء
 وينبغي كونه سببا للمصلحة اذ اذا استلزم بطلان الاول كان بطلانها
 ايقن وجوب احدهما منع من تلك الادلة لكل جزء المنع بسبب
 طوعا لمصلحة سبق سببا للمصلحة على سبب الصحة المنع هو الاشياء
 والثاني وهو ما يخصنا والمخرج في السلام مع انما هي حكومية اذ
 اعتقاد ساعد الاول كان بالاجزاء والمصلحة من حيث يرتبطها فيها
 لا من حيثيات اخرى هذا وجبت حيث انما يثبت في تسليم المضاد من
 حيث جعل الحدث في الاشياء واعتقاد من جهة المستثنى وجبت
 لا اعتقاد بظهوره من حيث عدم تأخير الاشياء في وجهه
 في المصلحة والاحاطة الى سلوك احدهما لطريقته المذكورين في
 بين الاحبار وانما بينهما للمصلحة معرفة حال سائر الفروع المطع
 في انما صلا في اوله في الاعادة قبل التسليم وقبل التسليم

منه

منه زيادة عن اي حجة في فتد حجة صلوته وروايتها عن
 اي حجة في الرجل يحد ث بعد ان يرفع يده من الصلاة فيقول
 قبل ان يتشهد قال لا يصح من بعد ان يرفع يده فان شاعرا الى
 المجد وان شاء فحق بعبته وان شاء حيث شاء وقد يفتقد
 ثم يعلم وان كان الحدث بعد الشهادة بين فتد حجة صلوته
 في رواية الحلبي في الفتد في صلوته بكونه من غير مخرج
 فاعاد الصلوة اذ كان لا لفتد فاعاد وان كانت فتد حجة
 فلا بعد ومنه الا حيا رظاهر ما عدم وجوب التسليم لان الظن
 من قوله فتد حجة صلوته ان الصلوة بعد من التسليم تامة
 واستمال كون المداومة بية صلوته الاسر خاصة بيقين المداومة
 خلافا لظن ذلك فتد حجة صلوته من الاول كان لا يفتد
 في قضاء التمسك لا يفتد به عاذا في حجة على ما اذا لم
 يمكن من المداومة في موضع المذكور في التبعين المجدلية
 وصحت شاء حجة بطل سبب على عدم وجوب المداومة من
 الموضع المذكور اذ قضاء التمسك والتسليم فيه حاله للمظن
 لا يوجب شيئا لا بعد امكان العمل بظاهر من استمال التسليم
 من قبل التمسك بيا في المداومة في الرواية القديمة كما هو الظن ولا
 اخرى على استماله ولا لهما يحصل المداومة بالتسليم على تقدير
 وجوب التسليم واحتمال كون التمسك استمالا من المداومة فكانه
 قال لا بد من ذلك في انما من الصلوة فاعاد ما الاذ كانت قد تمت
 عاذا لظن في غير عبد الله بن زيادة في غير احد بعد

ح ان كان
هذا

الحجة المشهورة بطلان التمسك فتد حجة صلوته وانما التمسك
 سنة في الصلوة في وقتها وجلس مكانه او سكا فاقبلها وبعثه
 حاله ويكون التمسك سنة الله جزء من ركعتي كما ورد في الحديث
 سنة وفيه اية دلالة على انها بعد كون التسليم سببا للمصلحة
 المذكور فيكون سنة بعد التسليم في عدم التسليم في حال التسليم
 فيكون سنة بعد التسليم عليه وادله المداومة
 في عدم التسليم في سجدة في ركعتي واما من فكتة او فكتين
 وجوبا على التمسك واما في الحكم من العلة والتسليمين بل
 عز على المصنف وطعن الاحتياط في جميع بين قضاء التمسك
 ما لا عاذا او الاعادة مناهية لكونها بيوثة للذمة مقبلة فلا حاجة
 الى الاقام وقضاها في الاعادة بل هو لا في الاعادة في الاعادة
 ولا يباذنه من عاذا حرة ابطال العمل لان الشك في ذلك
 بدوي في العبرة الموضوعة التي لا يوجب فيها الاحتياط اجلا
 بطلان من عاذا الوجه فان لم المزمع وجوبها وهذا اصل مطرد
 في كل مقام يجب على المكلف اعادة الصلوة لمصلحة واحدة
 لا ترتفع بالاصول فان اذ لم يقطع الصلوة لوجبه
 في الاشياء دون الاقام ما لا عاذا فان قلت الشك في حرة
 الابطال ليس بدويا بل من با يعلم الاجابة عن ان المكلف
 يعلم اجلا بوجوب عاذا في اقام الصلوة ثم عاذا السجدة
 اما عاذا الصلوة لان الصلوة ان كانت صحيحة في الركعتين
 الاقام وقضاء التمسك في ركعتي فاسدة فكتين الاقام من

الاقام

الاقام وقضاء التمسك في ركعتي من عاذا للمعلم بالاقام قطعاً في
 القطع في الاعادة فان كان سبب الذمة من الصلوة قطعاً
 فكيف ليس سبباً على اجمالا من التكليف المحتمل كونه من الاقام
 قلت وجوب الاقام للناسي عن حرة الاعادة في كل ركعة
 يستلزم زيادة عن التكليف باصل الصلوة في اذ دخل المكلف
 في الصلوة فوجب عليه التكليف في اذ دخل في حرة صلوته
 المداومة فيها ولم يكن هناك ما يفتي بالهبة في الواجب
 عليه من الاتيان بالصلوة وهو معلوم تنصيصا بمقتضى علم المكلف
 بان ما يباذنه من الصلوة غير حرة من دون قضاء المصنف
 قالوا يجب عليه من عاذا الاستقلال بالصلوة وبمقتضى القطع
 بالمصنف عنها اقام هذه الصلوة وقضاء المصنف ثم الاعادة
 اذ الاعادة من دون الاقام فان كلاهما سبب للذمة عن
 الصلوة قطعاً ما يباذنه المكلف اقامه في ركعتي المداومة
 في الصلوة اقام وجوب الاقام في كل ركعة من حرة الاعادة
 معلوم في الاستصحاب لا يبعد من الشك في بقاء الموضع في
 العمل الصحيح وقاعدة التمسك اية غير جارية لكون الشك
 فيه سبباً في التكليف نفس فتد مع الاصل الحكم وانظر الله
 بالاحتياط في الاقام في كل ركعة ما في المسألة من احتمال
 صحة الصلوة في مقام الاتيان الذي ذكره المصنف فتمت الاقام
 بكم الصلوة المذكورة قال في حكم التمسك في ركعتي
 من فكتة بطلت في كل ركعة ولو كانا فكتين فكتين

لا ي

اول شئ جزء اخر واجب لتدارك تحريف حكم نصيبها بعد تقارن
 قاعدة الشك بعد تعلق في طرف المعلوم بالايجاب المعلن او كونه والثمة
 مثلا لان بين المعلوم تفصيلا لعدم كون المصلحة المذكورة بحرية
 بنفسها وهذا عين فسادها المسبب من حرمة الركن وهو غير معلوم
 تفصيلا فخر من التاعدة بالنية الملائمة بين الحق وحكم بعده
 بعد تقارنها في طرف المعلوم بالايجاب والمصلحة بعد استصحابها
 المثل هذا ظهر منها وكان المعنى مردوا بين الركن وغيره وكان الحكم بالحق
 في اداء الصلوة بعد انقضاء من على الشك وعلى النسيان وتطهيركم
 سائر الذروع من المقتضى ذكرنا وهي كثيرة غير اننا ذكرنا في حق
 افعال في بعض الاخر منها ما لا يكون المعنى مردوا بين الركن وغيره
 وتعلم به بعد التعلق من الصلوة قبل صدق التعلق وحكمه كما انما
 من غير شئ الا في مسألة قطع الصلوة وابطالها فانه لا سبيل اليه
 هذا بل المستبين من ذلك الجزء الغير الركن وسجدة السهو والسجدة
 بدون التعلل على اختلاف المتألمات ثم الماعدة ولا يجوز ان لا يقتضا
 على الماعدة لا سيما لكون المعنى غير ركن في حقها بل في سجدة
 السهو وتحصيل المبرأة البيئية من ما قبلها لا من التعلل في حق
 على وجهين الاخرين في المسئلة السابقة ستعرف الماعدة ما مع
 التدارك لا بد منه وعلى اعادة التعلق اقتضا وعلى الماعدة
 بناء على وجوب التاميا لا سيما ما ذكرنا فانه لا يتم بل هو في حق
 الجميع بين الماعدة ونقص المعنى والسجدة في صلاة النية الواجبة
 كما لا بد من حكم ما كان الذكر بعد التعلق بالمسألة ومنها ما كان

الذي

الذكر قبل التعلق من على الشك كما انما علم حال التعلق في حق شئ
 مردوين هذه الركعة والركعة السابقة دلت على صدقها ان
 يكون المعنى تمام الركن لا سيما بين مردوا بين هذه الركعة
 والركعة السابقة وفيه وجهان احدهما ان يكون الحكم في حال
 التعلق من على الشك فيقطع الصلوة ثم يعيد ما ادراك بالبعد بين
 يتم الصلوة ثم يعيد ما قبل المبرأة البيئية من الصلوة بعد
 ماعدة قاعدة الشك بعد التعلق وبالمسألة السابقة
 مع اعادة عدم اتيان السجدة في هذه الركعة بواسطة السلام بالكلية
 اما الماعدة او قضاء السجدة في حال لا تقاضا وعلى العود
 الى سجدة هذه الركعة والنية على صحة الصلوة وعدم حرمة
 السجدة بين الركعة السابقة عملا بماعدة الشك بعد التعلق
 وهو الوجه لان الجميع بين المصلين ممكن من غير لزوم على النية
 متقدمة فينقض سجدة السجدة بين الركعة السابقة بالماعدة وعلى
 حيث تنقض اعادة عدم حصول السجدة بين الركعة المأمورة
 لعدم مخالفة عملية تكميلية فانه ان يكون المعنى سجدة واحدة
 منها مردودة بين الركعة المأمورة والمانية والاخر من الاول
 او الثانية تقاضا وانما هذا ان يكون المعنى سجدة واحدة يكون على اثنين
 منها سلموا على الثالثة مردد بينهما وبين ركعة اخرى فالثالثة
 وضرب الله من السهو التي لا بد من في ذكرها الموضوع حكما
 ذكرنا وتجرى هذه الصلوة في جميع الذروع المذكورة الا في حقها
 ان يكون الذكر بعد التعلق من على الشك وقبل التعلق ومن على

المعنى ان كان اختياره حكم ما كان الذكر بعد التعلق بين
 المصلين وعلى عدم القيام بناء على وجوب التاميا في اتيان
 ما يستلزم بالركعة المأمورة بنية القضاء او التامة المطلقة تمام
 هذه الصلوة ثم الماعدة او بين طلبة قضاء ما يستلزم هذه الركعة
 بعد الصلوة على مقتضى عدم اختياره في دفع كذا الذكر بعد
 جازا والمصلحة وجهان لا سيما لا بد من المصلحة بين على مقتضى
 حصة وعلى في كون اعادة التامة المأمورة حجة ولا وجه في حقها
 من كون هذا المصلحة بمنزلة الناسل السابق في الحل في وجه بمنزلة
 المماذج من الحل في وجه لانه من حيث جاز الرجوع له الى التامة بين
 يكون كمن حذر المداومة من حيث كونه شاكيا في الرجوع اليه
 يكون كمن خرج من الحل فان لا حصة اعيشية الاول لم يتم الحكم لثبات
 في اداء التامة والذكر في التامة كالتامس في سجدة التامة في المأمورة
 التامة وقبل المصالح في الركوع وان لا حصة الحصة التامة في
 الحكم بعد المأمورة كالتامس لها بعد الدخول فانه لو ادرك
 زيادة غير معتبرة فانه المأمورة جازا في المأمورة ولو كان
 من دكتين ولربيد واجه هذه المسئلة امية قد نتج حكمها ما ذكرنا
 في سابقنا على المصلين من قبل في التامس من وجوب صلاة الاربعين
 عن السهو سلم جازا على المصل كالمال بالتكليف المردد بين
 الصلوة وقضاء السجدة بين وعي المبرأة على الصلوة مع تقاضا تمام
 بعد ذلك المتقاضي على ما عرفت هناك وعلى المأمورة لا سيما فيكون
 اية كذا ذكرنا في كان المعنى غير مذكور واسلم انه لا دليل على نية التامة

في

وهي في حق الاول ود ما يستلزم شئ شئ اوله فالاول ولا دليل
 معني ومن شئ الوقت للفاضل الهندى ان الاول والممن من
 الاول لا يستلزم فيما ليس لآخرين ركعة في حقها اولها ان
 والاول لا يصلح له فهو المأمورة واوله هو المعنى او دليل
 نقل عن القضا موسى حيث جعل صلوة اوله قوله فانما نقل
 بوجوب غير ركن فانه ما يتم معه الصلوة الى قوله مع تحصيل
 لا بد والمان بيان مقتضى الاصل في الماعدة في مسئلة تامة
 الاخر له المعنى الركعة وقد ذكرنا ذلك فيما مضى في حق العلم ان
 ما في الحق من ثلث التامس سمي على صدق الاختلاف في
 في المأمورة والافتقار الى جازا في حقها في الماعدة حتى وعلى
 في السورة وفيه شبهة واضحة على ما استلزمه في المباحث
 المأمورة حيث ادعى عدم بوجوب صدق المأمورة في حقها
 التدارك بالحق في الركن المتأخر فنقل كما قلنا سابقا
 ليقا ان مقتضى الاصل وجوب التدارك الى ان يتم الدليل
 على عدمه على باطلات وعلى ذلك المأمورة وقد بان مقتضى
 حديثه لاقتضاء عدم التدارك لعل الشك على عدم بطل الصلوة
 فثبتت شئ ما عدل لا كان فان ما عداها غير استلزام
 غير استلزام سمي لم يكن قاضا على كذا في حق المأمورة
 في حقها سمي بها الى حق دفع الراس عن الركعة حتى وحل
 في السجدة في منها الى حق الطائفة في القيام بعد دفع الراس
 عنه ومنها الى حق ذكر السجدة حتى دفع الراس منها فانه يقتضى

المصلحة منه كما هو كمال ظاهر في القيام اذا لم ينفى لا يبعد ان يكون
 جميع اجزائه متحدة بحصة ويكون المعنى في الصلوة على
 الهيئة الخاصة بعد المنع من ولا الى الا لقيام بمثل تلكه
 من وجوبه هو باسره من اوله الى وصوله الى الحد المعهود
 وهذا هو مقتضى الجمع بين كلمات العلماء ونظم الامم لانهم
 لا يرتبون على الجهرى احكام المدخل في الركوع فلو كان ذلك
 في الركوع والسجود لما جرد بهما كان المأذون ان يكون المدخل فيه
 وعن ذلك الركوع لكونها وكثيرا ان يترك المأذون بالمدخل في الركوع
 في كل اثناء الامساك بغيره من ركعة الركوع وانما مائة بين كونه
 الجهرى من اجزاء المأذون به وعدم حصوله بالاجبة الا بالوصول
 الى الحد المعهود وفيه معنى حسن وكيف كان فبيننا مستلزمات
 الاولى في ذلك ما يجب ان يأتى بوضع الجبهة من موضع المصنع
 ليس بمقتضى حقيقة السجود فلا يترك مقتضىها بعد تحقق
 وضع الجبهة ولا يجوز العود الى المصنع من غير ذلك من
 احكام الركوع وهذا لا شك فيه وحمل يجوز العود الى مكانه
 المعنى بعد الوصول الى حد الساجدة وقبل الوضع والاساس
 في الاصل ان ذلك بقدرهم بالعبادة بوضع الجبهة فيه وهناك
 لم يكن ظاهرا في اعتبار العبد والمحقق معا فلا يترك من صلاته
 في اعتبار المصنع وبقاؤه اذ كانت اليه لان الظاهر في الجهرى ان وضع
 ليس بمقتضى وقتا لكن احتمل بعض ما يحتاجه من عدم العود
 مع الاعتناء في تمامها من بعد غنى السجود من دون التوقف

قال

قال اما الواصل الى حد السجود من غير تحقق سجود منه كما اذا كان
 على سجوده فيه عيبه في الخاصة به وجهان اقر بها الامامان
 فكما في القاعدة في المصلحة في عيبه العدم لعدم صدق سبق
 السجود انتهى في وجهه على هذه العبارة الفاضلة الى الامام
 في عيبه شيخ المحققين حيث قال في شرح من له ولا يجزى له
 يصل الى حد السجود ثم ذكر الاحتمال الا ان اعني العود قبل وضع
 الجبهة لكن عبارة كانه من ان السجود يتحقق بغير الوصول
 الى حد الساجدة فانه قد صح لاحتمال عدم العود وجهان احدهما
 وهو صدق السجود حقيقة من دون مراعاة الوضع وقد
 اشهر به في وجه عبادة الكاظمي وثانيهما وهو ان لا يحتاج مع
 الاعتناء بعدم صدق السجود كما عرفت في السجود بغيره في الكلام
 بعض مستاتحتماء وكلا الوجهين كما ترى من حيث ان وجهان
 الى الوجه الاخرى ما من عبادة المذكورى قال ولو صار بغير
 الساجدة في الحال هذه لاعتدلت اليه بنا وعلى ان يكون مائة مرة
 الساجدة فلا يكون معه وضع الجبهة المستلزمة اثباتا على
 الوصول الى حد الساجدة فاعلم في حقيقة السجود المعبر عنها بالصلوة
 او ان يصدق السجود انما في المصنع من موضع الجبهة يكون
 ولو قبل الوصول الى حد الساجدة ويتحقق عليه امر ولا يتحقق على
 المستدرك منها حقيقة الصلوة فيها لو كان موضع السجدة على
 من موضع العبد من اذنه من سجد او لم يسهل سجد وقيل
 ذلك مما لا يتحقق من غير علمهم في الركوع الا ان لا يتحقق

ظاهر على اعتبار الوصول الى حد السجدة للركوع شريطة تحققه
 وانه قبل الوصول الى ذلك لا يحد له الرجوع الى متدركه المعنى
 لكن قد يرق ان الامر في السجود ليس كذلك لانه لا فرق بين المقدار
 الزائد عن المصنع المصنع وبين ما في واجبات السجود كونه
 واجبا واجبا عن المصنع ثابتا بعبادته من الخارج كوضع
 الاضغاض السبعة وبغيره من غير سببها لان السجود
 المشعر الوارد في المأذون به لا يحد له الا انما هو المصنع من
 بالوضع لا يكون حقيقة شرعية فيه او يلحق في الحقيقة على
 التقديرين في الاحكام الظاهرة للسجود دخلا في غيرهما زيادة
 ونقصا فانما ثبت لذلك الغناء انما هو مقبل تحقيق في
 الخارج لا يبعد تحقق السجود الشئ قبل الوصول الى حد السجدة
 له الرجوع الى متدركه المعنى سابقا به صحيح في الذكرى
 وعنه فاعلم صاعدا والسجود في ما ليس به كمالا
 في حقيقة المصنع العرفي وكون الزائد عليه واجبا من قبل
 السجود كما حدنا في السجدة ساجدة رفع الجبهة لا يحد
 هذا بعض الكلام فيها يتبين بالتميز في غير ما كان في بيان
 ما ذكره المصنف ما ذكرنا

فولس اما الشك فففيه مسائل الاولى من شك في عدد الثمانية المشك
 الواجب في المصلحة على ثلاثة اشياء لا ايمان ان يكون سببا للمصلحة الاصل
 الثاني ان ايمان يوجب شيئا من الاشياء وسببها لا والمطلب تقديم
 الاولين على الثالث لا سيما كما في انه لا يمكن لها شرعا لان البطل فيها يرتب
 عليه فذلك ليس يجعل الحكم الا بطلان بل لعدم حكمه على شك فليس كان
 تدعى مسائل الخلفيات من البناء على احد طرفيها لان جميع الامكام المحيرة في
 ترجيح الى ايمانها لينا وعلى احد طرفيها لا يمكن ان يكونا في الاستصحاب
 وعدم التمكن في البرهان ونحو ذلك فاما ان يكون الشك بين الاثنين والثالث
 مستلزم من طرف الشك فان كان بالاحاطة فحصل لا غير الدقة وكذلك الشك الذي
 لا يرتب عليه حكم ويمكن ان الشك في كماله في انما المصلحة وعلى كبر المصلحة
 فان الامر فيه اوضح ولا يدل ما ذكرنا من ان الشك في سلب الحكم الشرعي
 عينه في الايمان ونحو واحد فقط ووراءه لا يجوز في المذهب كما ورد لا يجوز
 في تأخذه وكيفية كان فالحكم بالاعادة فعين منقولة في اوجبه هو المستحب
 بين الاحكام بل قال في المنقولة انه قول علماء الايمان بوجوبه فانه جواز الشك
 على انما هو كذا في كماله ولا يصل في المسئلة ما ورد في المقام من الايمان في كماله
 بعضها بالبعيد لا يتقدم مع الشك على المصلحة في سبب الامر كقصر مساهمة
 قال مستند من المستحب في صفة الشهادة قال لا خلاف انه واحد ام الشك
 فاعاد الصلوة من اولها الى آخرها فيها فاصح فيها الامام فعليه ان يعيد
 الصلوة لانها وكثافتا فيهم الحكم على ثباته وليس في ذلك اطلاق الشك
 وكلام الامام بوجوبه يقتضي عدم الفرق بين ان يتقدم الشك في اية اية التفتيش
 فليس اما اطلاق كلام الاحكام بغير جبر واما اطلاق الشك فيمكن منه اذا اطلاق

والسبب انما هو في كماله اذا شككت في الخبر فاعاد في تنافي الشك في اية اية نظائره
 شلو في كماله اذا شككت في الاثنين ظاهر في تناقضها واما الشك في المبدأ فليس
 شك في الاثنين او شك في المذهب وهو قول المذاهد في كماله في كماله
 والمنصاف من ان لا يلزم بل يقتضي من المعيرة المذكورة استصحاب حكم بالصدق
 في المسئلة حيث سئل الذي عن المصلحة في المسئلة فاستعمل الامام فقال
 اذا لم يقدروا واحدة او اثنين كما ان زلة استعمل دليل العموم بعد الاستصحاب
 دليل التخصيص وفي رواية يستعمل حتى يثبت ان مقتضى دليل الاستصحاب
 بالتمام فلا يجري فيها علم المقام وشك في زيادة وسوؤه وان كان مختصا بالكل
 فالتبعة لكن العلة ظاهرة فيما ذكر فتشقق المقامه عند الشك في المبدأ
 الرجوع الى حاله عدم الزيادة بناء على بين ما في كماله الصلوة وبما في
 الكلام فيساقته هو كماله فاعاد في كماله قد تقدم او تقدم من غير هذه العبارة
 استصحاب حكم بما كان في كماله من المصلح فلا يجري في التفتيش في كماله
 والمبين في زمان المصلحة والمعادة امينا او لا ولا يخلو في كماله
 لان المبين في زمان عدم الرجوع فاعاد في كماله بالثبات لتمام شدة الرجوع
 وهو مجزى الامام فاعاد في كماله من المبين في زمان من المصلحة لانها
 في كماله واجب بالثبات قد تقدمه في كماله والتفتيش في كماله من المصلحة
 ونحوها مما يرجعه الى كماله بعد انما في كماله ولا يخلو في كماله
 وامكانه حكم الواجب لانه المبدأ ومن الشك في كماله واما على كماله فاعاد
 بالثبات التي يرجعها الرجوع في كماله او شدة ايمان من يخلو في كماله والبيعة
 في كماله حكمها من سائر المزايا في عدم الامكان الا ان الشك في كماله
 اوله منها فاعاد في كماله الى ما يقتضيه الاصل وهو انما قال في كماله

في بيان ان
 التماسه مطر
 بالكل او ذلك
 في كماله
 منها

والمقابلة عليه والمسائل وهي البرهان الثاني لاطلاق العلة المستمرة لثباته
 في كل ثمانية خرج منها الشك وبالشك في الاستفاده مع منية صفة الشك
 المصلح في كماله التفتيش بناء على كماله لا على التفتيش في كماله في كماله
 وتقبل ما لا يخلو في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 صفة الرجوع وفي كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 مستثنى لا حول ولا يقدروا نقصا بصلوة الاعيان والمعاودة والتفتيش بها من
 الغير وغيرهما مما يرجعه الى كماله في كماله في كماله في كماله
 انقضت الثمانية المزمعة الى كماله في كماله في كماله في كماله
 البطلان الحكم بالعلم ثابت لذات مسالة الخير والفتنة فلا يتغير بتغير
 صفة الرجوع ولا يصل في المسئلة ان الامكام الثمانية للزائن فيها ما
 هو ثابت لذاتها والظاهر من المصلحة بها كماله في كماله في كماله
 من المصالح من الخاصة ومثل ذلك لا يمكن ان يتغير بوجوب صفة الشك
 لانها انما تتغير في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 وصفة الشك في كماله من الامكام فاعاد في كماله في كماله في كماله
 كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 ما هو ثابت لذاتها في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 الاول لا يتغير بوجوب صفة الرجوع وانما يتغير ان كان من الثاني في
 التفتيش في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 الاصل في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 والشك في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
 على المصلحة في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

الثبات



أو العكس لابد من معرفة الضابط وهو استكشاف حال الحكم المتكوه من الدليل
 المبالغة لا يخرج عن الأصل فربما إذا شغل في موضع التبيين المتكوه بالانعام
 بعد أن كان شائعا أو إذا شغل في الثالثة منها أو بعده فيقول على الأصل
 أو يخرج من الأصل في الانعام وربما كان بل هو لا يفتقر إلى العلة العلية بل إلى
 اتفاق مناهة لعدم البطلان لعل ويحكم بأنه المشكك على أن العدد ولد ضا
 أو ما قل فعل الثاني يخرج العدد ولد من الأول وقد تم على تقدير الثاني
 بموجب العدد ولد لأن الشك بنفسه ليس من المبطلات بل المبطلات من عدم
 العلاج الشرعي لمتى الصلة المشككة فالمبطل هو المرفوع من المبالغة لعدم
 الصلة وبقائه فيما فيه وجوب العدد ولد لأنه لم يرد من سبب بطلان
 بغيره من أصله والفقير في أن العدد ولد فلا وجه له بل لا العمل الصحيح
 وهذا يثبت بناء على كون المقصود بالانعام ما عطف تحت حقيقة واحدة بأن
 يكون الفرق بينهما مجرد الزيادة والقصا في عدد الركعات نتيجة العدد
 وحاصلها أن الركعتين اللتين قد مضت فيهما غايته لأن تغييره صلاوة
 وقيل حتى يبين لما هيته التام وأن قصد التخصيص لا يخرجها عن الملائمة لغيره
 فكلما كان العدد ولد يكون قد قصد له الزيادة الصلة بأخبار التفسير
 انقضت صلاته كما هي لغة وفيها ثم جاز له العدد ولد الشيء قبل الدخول في
 المحصورة المتصورة وأما بناء على كونها محتملة من مختلفين فلا لأن الزيادة
 صلاوة لا يخرجها من العدد ولد من صلاوة لا يخرجها من أصله بل لا يخرجها من
 من العدد ولد لا يخرجها من العدد ولد الذي يظهر من حكمه في وجوب تعيينه
 قبل الدخول في الصلة لأنهما متشبهتان في الحقيقة وكان الفرق بينهما
 بالمعنى صلاته المرفوعة لا يخرجها من المتعين في الأول وجهه لا يجب تعيين

المفرد

لغيره صلاته في أصله صلاوة من حيث السوية ومن سائر المميزات اتفاقا لكنه
 بناء على اتفاقها في الماهية يكون العدد ولد على خلاف الأصل ثابتا بالليل
 كافي للعدد ولد من سائر مواضع اختلاف العدد ولد عنه والعدد ولد إليه
 من حيث الثالث غاية الأثران العدد ولد لها ما لا يخرج من سائر المقامات
 مشروطة بغير الترتيب والعيان ونحو ذلك فالحكم مجرد بغير العدد ولد بانقضاء
 الحقيقة لا وجه له بل العدد ولد بظاهره يخرج أو يدل على تغير الحقيقة
 لو قلنا بأنه يخرج الدخول في الصلة من غير تعيين المقصود بالانعام كان
 ذلك دليلا على الوحدة ويتوقف هذا الموضع في غير غيره من ذلك في صلاوة
 الصحيح ثم التفت إلى قوت صلاوة الصلوات في هذه الليلة فان قلنا أن العدد
 كاشف عن العدد ولد إلى الملاءمة لا يخرجها من أصله وان كان ظاهره يكون
 في كلام صاحبك أن التخصيص به عدم الفرق بين تعليق العدد ولد بالتعريف أو
 بالزيادة وقرئت الآية عدم استفاضة ذلك من الأخبار بل استفاضة خلافه
 من غير أن يفتقر إلى ثبوتها وتوحيده حتى يثبت أنه إنما فلا يعمل في القسم الثاني
 التخصيص إلا لأجرامات التفرقة في المسئلة فيحتمل الفرق في معنى وضع المسئلة
 وإن لم يشك في أصل التخصيص في الجملة على ما روي عن فضل صلاوة التمام ثم استند
 أن ما بعده صلاوة الصلوة كانت جنس في قضاء صلاته بعد عدة لنفسه
 لتغيره ثم يشك بعد الركعتين بين الاثنين والثلاث فان لم يزل كما كان لم يزل
 ذلك على أنه لا يفتقر إلى الأول لأن الثاني مراد من العدد ولد اثنين من
 الشك في التثنية على تقدير بغيره في الشك في الزيادة وأما ما كان الزيادة
 المشككة بعنوان السوية التثنية بأن شغل في زاد على ركعتي الفجر مثلا
 فكذلك سائر الأم لا ما كان الزيادة بعنوان الفجر بأية حاله فيها على ظاهر

عن مذهب من القرائع واسكن في سكنها أو المطلق من العمل فيكون ثابتة
 من تلك جهة مشبهة بدوية مستندة لا يجب فيها الاحتياط كما مر بناء
 على ما هو الصحيح من من قضايتهم على تحقيق شيء من المنايات والركعات
 الطويل المسمى بصلاة الصلوة فان قلت بناء على هذا فلا عمل صحيح في تلك
 الشك قيل تحقق الركعة الطويل أو حتى شيء من المنايات غاية الأمر
 استقامت سائر الركعات على ما هو عليه في حق وجهه الغير من الأجزاء
 قبل قلت أن أن معنى العمل في ذلك أن الشك بمنزلة كبر وعه أعمال
 استمرار العمل وعدم تبدل إلى التيقن بتعريفه المبل وهو الركعة
 الطويل بغيره فكيف يكون العمل صحيحا بغيره وهذا على ما لو علم العمل
 بعد وث شيء من القرائع لصلواته فان صلاوة هذه بأقله من غيره
 قبل حدود القاطع وثانيا أن الشك في هذه المقامات متروك ما لا يفتقر
 والاطفال العمل على القول بغيره لا يتراد به صلاة بل يتراد ما كان يمكن
 الانعام صحيحا لأن مرجعه إلى وجوبها بالانعام والفتوى استمال عدم التفتق
 عليه الوجه الثاني المانع من عدمه الإبطال عندنا وان لم يرد حق حقيقة
 فأنه التمس بالعمل الصحيح ثم الأمر منه وإبطاله قبل تحقق المنطق البطلان
 عندنا فإن الحق محتمل لا معلوم وهذا مثل تصرف من نذر عتق
 عبده مثلا على تقدير شغل أو غيره من ذلك العدد بالسبع ونحو ذلك فإنه
 لا يتراد ما لا يتراد مع أنه لا وجه له سوى الإبقاء بالفتوى والفتوى بعد
 القول كونه حقا لفتة للعدد وثا الوجه الثالث هو التفتق بين التفتق
 وعدمه فيقول في الأول عبده دون الثاني ولا وجه له ولا ما ذكرنا
 من فتوى صدق الإبطال عرفا فان هذه الفتوى لم يكن لها حقيقة

المبطل

الدخول في كلامهم وكيف كان لابد من التامل في مثل هذا الضعيف في الكلام في
 أمرين أحدهما أن الحكم من السبب والى تبعه للعللة ثم يترك الشك في الثاني
 على القاعدة وهي أصالة الاشتغال في العبادة التوضيحية فلا تحصل الإثارة
 البتة لا بالعبادة وهذا الكلام بظاهره لا وجه له لما قرئ في الإشارة إليه
 من فهو عن أصالة عدم الزيادة لعدم فعل الركعة المشككة فيها بالاجبات
 البتة لا بغيره وهذا الأصل من الأصول المتفق عليها على الدعاء بعض
 الأصول فلا وجه لعدم الاشتغال البتة والرجوع إلى قاعدة الشغل على
 جميع الأحوال في الشبهات الموضوعية فممكن نفس الشبهة على وجه يرجع إلى
 الشك في الشرطية نتيجة بناء على الاعتناء على القول بغير الشك في العبادة
 واجزاء الماهية بأن يثبت الشك في المقام انقاص في ذاتها فلهذا لا يوجب
 ويكون المصلح على يقين بها على كل شرط في صفة الصلوة زيادة على الإجزاء
 والخطأ المشككة بين جميع الركعات أم لا من الواضح منها على أنه بغير
 أن الاستصحاب لا يسمح لسبق المقام من وجوه لا تخفى في هذا الاحتمال
 آخر إمكان طريقة صفة الخطأ على أن تكون تلك الصفة محبة على وجه لا يفتقر
 دون الخطأ بغيره بعيد في الغاية من أبحاثها لا يفتقر في عدم تحقيقه
 أنه قد تم وهذا الاستصحاب لا يترتب بناء على دعوى ظهور المعنى والاستيفاء
 هذا في الطريقة على حد سواء في المقامات فلا أقل من إقراره في ذلك وهو
 يمكن في الصريح على القاعدة الثاني على ما لا يخلو الصلة بغيره في التفتق بغير
 التفتق في التيقن أو الخطأ وجه الأول الجواز ثم أن لا ما يتراد من معنى
 عن الإبطال إلى وهو غير متعين في حال العمل بالخطأ الصلوة بناء على
 ظاهر ما يتراد من الاحتياط في كون المبطل هو العمل حتى أن التكيد على بطلان

منه

المعلق بوجوده أو بغيره من غيره أو بغيره فاشهد في الحقيقة أو في الصلوة
 براديه اعم لان القارة متصلة وان كان فعله ان كان المعلق فيها شيء بعد من
 اجزاء الصلوة وانما لها حاصل الفعل بمعنى المصداق كالخبر وغيره من الاثبات
 فان يثبت منها الاثبات وان فقد في الامر ويراد به المعنى المصدري وقد يطلق
 ويراد به نفس المعلق لصادوره من كان متعلقا به ان الله في هذا لا خلاف
 على خلاف ما يدعى ان يكون معنى متعلقا بغيره في نفسه ولذا لا يوجب الاشتقاق من
 لفظة المصرة والصلوة وايضا فيها حين يتصل موضوعها بالاستقام خصوص ما يرجع
 منها الى الموضوع على ان لا يوجب بالاعتبار الثاني والفعل فيها غير الاعمال والاشياء المعروفة
 في حضوره في الشك في وجوده ولازم ذلك بعد المساعدة على فهم الشيء للاجزاء
 وفتح المعارضة بين مفهوم القاعدة ومطلوبها فيما قبله بعد السورة قبل
 الوقوع متعلقا به منها لانه بالنسبة الى نفس السورة شاك في الشيء قبل الخرج
 عن محله فيندرج في مفهوم القاعدة بعد التسمي المذكور ومقتضاه الاثبات
 الى هذا الفعل في حادثة السورة وبالنسبة الى الالوية المتكلم فيها على الشيء
 بعد الخرج عن محله ويخرج عنه النطق ولا يثبت فيها شيئا متعلقا به شيئا
 ويرجع الى مسألة الاشتغال واصله عدم التقاضين بالاثبات فان قلت
 احدا التكليف بسبب عن الآخر وهو الشك في حصول السورة فان سبب عن الشك
 في الالوية والاصل والقاعدة الجارية في السبب حكم على ما يدعى في السبب
 قلت هذا سبب على ما هو الحقيقة عندنا وانما هذا العمل المتعلق بالثبات
 مع جرم الشيء لا يثبت في اجزائها وتقدم العمل على ان لا يكون له في الارض
 وان شئت عند عدمه ويرد على هذا انه سبب المساعدة على جميع المقدمات ان
 مفهوم القاعدة كما مر عليه عليه ما يقتضيه ارجاع الى اصل كماله عدم
 في الحقيقة

فالحق او غيره بين المفهوم والمنطوق بين جميع المقادير والاصل واللفظ لا يثبت
 ان هذه القاعدة اعني قاعدة الشك في الشيء بعد الشيء وان علة من الظاهر
 الشرعية من حيث ان خاص حال الفاعل المختار والاعتبار بما هو في حد
 الاعتبار به قبل التماسه في حق علة وان لم يقدم على الاصل كعدم اصله
 على الاستصحاب فيجب حكم المنطوق على المفهوم ولازمه البناء على عدم الاعتناء
 الى الالوية وما يبين ان عطف المنطوق على الصلة بغيره في خارج عما يقتضيه فيها
 من التماسه ولا يوجب ان يخرج عن الشيء كثيرا ما يحصل بالدخول في
 الموضوع كافي لاشك المذكور في وجود الرواية ونظف الدخول على الخرج
 بغيره لا بد ان يكون المكتبة فيكشف من ذلك اختصاصه بمرور القاعدة
 بما اذا كان بين الشيء المتكلم فيه والغير بين جليل فائق فلا يمكن
 الاشتغال بالشيء كما في ما عدا الاشتغال فان المباشرة الكائنة بين ايات
 الحمد او غيرها الايات احرز ان العمل لم يستلزم كذا فيصير موقفا عما فيها
 او استلزم في فعل من افعال الصلوة بعد الدخول في فعل اخر يتبعها
 علمه ثم تنقل الى العبد الموقف منزلة العبد الذي في هذا وان تنقل
 المكتبة يمكن ان يكون شيئا آخر وهو مقتضى الحكم في حق السبب ما يبداه
 الوجه الباطن عليه وهو ان الخرج عن الشيء والدخول في غيره امران
 متضعلان متغايران فان كان احدهما سببا للآخر فلا يثبت ان يلتزم
 الفعل في الشيء بعد هذا الفصل فيكون العمل والاعتناء بالشيء في حاص
 في احوال الفاعل ومنها سببا من علة الله في ارجاعه والردية عن كمال
 التوقيل عن ابي عبد الله قال ان الشك في شيء من الوجوه وذلك
 شاك في غيره فليس شك شيئا في الشك اذ كان في شيء ليعتق وجه

ولا يتصل به صفة لعدم ما ان الضمير في عينه ما عدا ان الوجود بقرينة الاباح
 وروايات اخرى وان من شك في شيء من افعال الوضوء قبل الخرج عن الوضوء
 وجب عليه السجدة والاعتناء بالشك في الوضوء الى غيره اذ في غير موضع
 الرواية ان الشك المتعلق بشيء من اجزائه على مركب من الاثبات ليس معنى
 من كان الشك متعلقا بذلك العمل عين شيئا وضمنه وانما لا يثبت اليه
 اذا كان الشك بعد الخرج من ذلك المركب كالوضوء من ان العزة بفعل من
 افعال الصلوة مركب من القاعدة والسورة فاشهد في القاعدة وهو السجدة
 صدق عليه انه شك في شيء من اجزاء هذه المركب قبل الخرج وضمنه ولازمه
 الخروج على المشكوك وكذا انما سئل في من القاعدة في السجدة بعد الانتقال
 الى اية اخرى فان صدق انه شك في شيء من القاعدة او السجدة المركبة
 من الاجزاء في حاله فليس وعدم الخرج وضمن ذلك المركب وهذا هو معنى
 سبب التمسك ما هو صلاحيته ان يقر ان هذا سادس ما قبل لانه اذا شك
 في شيء من اجزاء الحمد مثلا بعد الخرج من الحمد وجب السجدة فلا يخفى على
 في العمل المكتبة في القاعدة به الخراج عنه ومقتضى مفهوم الرواية عدم الاعتناء
 اليه وهو معنى ذهب المتأخرين فان اردوا لما في هذه القضية بالعرض
 السابق بالاجماع المركب من سبب عليه وانما اصل ان الاستدلال بالارادة
 على كل واحد من المتضمنين معارضين بالمثل بعد مدة من الاجماع المركب
 لان كل من قال بالاثبات في القضية الاول قال به في القضية الثاني فكل من
 لم يقل بالاثبات في القضية الثاني لم يقل به في القضية الاولى وليس العمل
 في احد القضيةين سببا عن الشك في الآخر لكون الاثبات به بعد ما في القاعدة
 في القضيةين الوجه الى الاصل الحرفي لذهب لعدم ما من العمل في المشكوك

في القضيةين

في القضيةين كما عرفت خبره ولما كان يقول الحمد بالشيء في قوله اذا شك في شيء
 اخرج به هذه الروايات السابقة في القضية ان الشك انما لا يثبت في السجدة
 في العمل لخرجه فيكون متكفرا بالعبرة بالخرج وضمنه على الشيء وعدم الخراج عنه
 لا لا يلزم به وعدمه وعلى هذا يثبت مذهبه المتأخرين لان مقتضاه عدم
 الاثبات في القضية الثاني لا يثبت في شيء من اجزائه بعد الخراج عنه او
 بعد الانتقال الى غيره اذ صدق ان الشك في الشيء بعد الخراج عن علمه وما
 العزة الاول هو وان كان مقتضى عدم العزة فيه فبقية القاعدة في بعضها
 الاجماع لا ملامة الشك فيه سبب عن الشك في فعل القاعدة والمقتضى
 انه شك بعد الخراج عن العمل المشكوك به بالدخول في غيره المعنى السورة فالاصل
 فيه ما حكم عليه كاعتقاده وضميرنا انما يعلم ان الرواية اشكال على المتقدمين
 يعني سواء جعلنا الملامة في شيء نفسه او عده ان مقتضى الرواية ان يكون الشك
 في بعض افعال الوضوء بعد الدخول في فعل اخر غير ملتزم اليه لان كل فعل من
 افعال العمل على مركب من اجزائه فغير افعال الصلوة فانما علق المتأخرين من ذلك
 المركب بعد الدخول في مركب اخر من عدم الاثبات مقتضى مفهوم ان الشك
 في شيء لخرجه فيكون مقتضى الخرج والاعتناء بالمثل في اجزاء المركب وان كانت
 في بعضها مركبة والاولى في شيء من اجزاء في الكلام الثاني في ان لا يباح
 في غير الوضوء كفعال الصلوة ولا يباح في هذه الحالة الا وهو في حالة الوضوء
 في غير الوضوء وعدم كونه اجزائه على استقلال في نظام لعدم مقتضى الرواية
 هو انما علة خلاف اجزاء الصلوة فانما اية افعال مركبة وهذا ما لا خلاف
 الاستدلال عليه في الرواية الاستصحابية ولذا لم يجرى العقل في التمسك
 بالوضوء دون الصلوة نظرا الى ما فيها من حيث وصية اوها فانهم انما الشك

سبيلنا الثالث واما في ركنه اخرى كما يترتب له العادة فان كان المذهب الثاني
 يكون لوجوب التوضي من حين عرض الصلوة في وقتها حتى في تلك اثناء الصلوة
 ضرورية ان يكون التوضي على التوضي من وقتها حتى في تلك اثناء الصلوة
 الا ان كانت الحجة فلا فلا تدق في يد الماني في هذه الموضع عدم وجوبه وان
 كان المذهب الاول كان التوضي على التوضي بوجوبه ما جاز من حين الصلوة في وقتها
 انه في زمان الصلوة المأمور به الذي فرض وجوب التوضي عليه ثم الدليل على
 كون المذهب هو الاول ان الصلوة بوجوبه لا تدق في يد الماني من احد ما عدا
 المقام بالذكي اعانظ بعد الركعات بانه على وجوب الاستدانة المحكية في الثانية
 فان مقتضاها وجوب التوضي في اثناء الصلوة في ركعاتها حتى التفتت
 اليها فلو ان التوضي في اثناء الصلوة في الركعة الاولى لم يوجب عليه مضانا الى
 ينشئ لا يستعمل في ما بين اركان الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها
 او في ركعتين ما يجاء به بعد ركعة الركعة الاولى او الركعتين المعتبرتين فيهما
 يجب ذلك على ما مضى في وجوبه على التوضي في وقتها في وقتها في وقتها
 ما عليه الا ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عليه التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الى الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 اذا فكذلك فان على المالك في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يتم ذلك في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وانما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عن اتمام الصلوة فاما التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فانما من لزام التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

الى

الى اتمام الصلوة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 طرفة من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يجب موضوع الثالث واما التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فليس من لزام ذلك التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ولعل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 مستفيضة الاستدانة المحكية في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 موضوع الثالث واما التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الذي يقتضيه الاستدانة المحكية في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 يستفاد منه سرى لعل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المعتبرين في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 من الاجل جدا فلو ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 على يجب بغيره فلو ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المبادي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فيها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لا يكون في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 على في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 وقد يشترط في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فان في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 راجع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

وهو المصلحة الثالث بالانكسار المتعدد في الطهارة بغيره في وقتها في وقتها في وقتها
 عادة الطهارة على الموضع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المحكية على سائر حال المذهب الثاني في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 على مثل حاله من التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ليس قد يرد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ضرورية في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الى التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 سبيلها اليها ليس معدة لان كان اصل التوضي حاصلا ودعا بغيره اصله
 التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 اظهر ان احوالها بها لبعض عن الامارات الى المصلحة في وقتها في وقتها في وقتها
 الا من فلا يجد ان يكون وجوبه في المصلحة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بالتحقق في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 من وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 او في حال التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المذكور في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بغيره في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 اما ان يعلم بعدم التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لا يقتضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

فيما لو

في

مستحب من تكاملها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الثاني والثالث لاسيما في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في حاشية المذهب الاول بل قد يرق بان على هذا خارج التوضي في وقتها في وقتها
 موضوع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الذي هو لزام داخلي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 والحاصل بل التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عمل على الثاني في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 كما فيها من غير ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ثانيا حصل له العلم والظن في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 احوال حكم التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 حجة او ما يتأخر عن حال العالم في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المبادي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الى مجرد التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 فلا يجب عليه التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 لا نظر الى التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ذلك ام لا فلو ان التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 المضمين في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الياس في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في احوال التوضي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 بعد ما يكشف عن حاله في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 الدليل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

على حد الصلة ببعض مسئلة من سلم عقلن هراشم بالا نام بعد قطع صلوة
الاعتقاد بعد وبرد المنايا الذي كان بالارسل فبينة المنايا الصلوة و هذا فيكم
باستقار معلومة الاعتقاد نفسها عن الركعة المائنة والحكم بزيادة الكثير و
فرضتها فان هذه فعل القاعدة التي اسمها القاطن يرجو بقاء الله بعد
المنايا الصلوة في مسئلة الاعتقاد الصلوة واما بعد من المنايا في بين الزيادة
قول بعض بان لا يرفع في أثناء الصلوة بصلوة اخرى لكونه ذلك من زيادة
الركعة لانه في باب الكثيرية يجوز ان يكون من اجزاء هذه الصلوة فلا تكون من
الزيادة التي يعتبر فيها التسليم بل من قبل فعل المنايا لو ثبت كون الدعاء
في صلوة من المنايات وهذا وان لم يكن صلياً في كل الصلوات لان اذا كان
سبب المحافظة عليها في صلوة الواجب ما ودر من المنع عن قراءة الواجب لا سيما
الصلوة الزائدة مع عدم المقدور هنا لانه يقترب لنفسه والفرق بين الزيادة
وان الحكم بغيره صلوة الاعتقاد وكونها فعلاً انبياً باقاً في أثناء الصلوة
شئنا جميعاً من اجزاء الصلوة والحكم بعدم نزع زيادة الكثير شئنا في كل
اننا ولنا يتفق معلومة الاعتقاد واللازم فيها واسم المنايات بالركعة الزائدة
وهذه ان الصلوة للحزب من زيادة في الصلوة ما نال من التسليم بالانبياء والى
قلنا بان صلوة الاعتقاد تفسخ الركعة النافذة كان الكثيرية بزيادة في الصلوة
والان شاء باختلاف مدة الزيادة وشكله ومن سلك من القول بانها صلوة انبى
على تقدير جعلها انبىة في وقت في أثناء العادة فانهم يجلدها انفساً
بان القاعدة حينئذ تفسخ ركعة المتأخره والركعة بعد المنايا وان قلنا بانها لا تفسخ
تخرج حكم اذا وقع بعد الركعة سواء وقع سواها ذلك لان هذا ما اصله
بنيته ان الركعة يمكن ان تامة ما سبقتها من الصلوة لتعين تلك القاعدة

التي ترددت فيها في تلك المسئلة وكيف كان فاطم بن عبد الله على اعتقاد
ألا حاجة لها في بقاعدة المخرجة في تلك المسئلة فراجع القارئ
الاستيفاء واما ما ذكره عن الملازمة التي خرجت من عندنا
ان خلافا بين نفس وكلمة وبين المدلول اذا ذكر قولنا في المضاف على
خلافا لقاعدة انضمام فاجابنا للملازمة على قولنا والمفهوم في تلك
مقتضى عندنا ان المقام مع ان دعوى جواز الفصل بالمتغير عند الوحد
منه بسرعة كما سبق فيمن دخل في الفصم في انشاء الفهم فضاغالي
ان هذا المضاف لم يقع بالاسم الذي يكون في حكم الاسم بالانضمام
اذ المخرجه كما يقبض انضمام من لا يمس وهذا غير هذا كما اذا ذكر
النفس قبل المخرج عن صفة الاعيان ثم عود ذكره ولا احتيا ليق بعد
المخرج عن انضمام مع حصول المانفذين ما ذكره من المنقوعين
ما عندنا كما اذا ذكر بعد وكلمة انضمام في المذهب بين الاثنين وانكش
في الرابع لم بعد دخوله تحت قوله ان اعلمت ثم ذكرت المنقش
لم يكن عليه شيء الثاني لو كان عليه اجابا بدخوله منقوش في وجوب
تقديم الاول والثاني اوراعا استيعابا سيما في المذهب والتميز
بينهما وجزا وانما في القارئ هو الاول لان صفة الاعيان على
نقوشا لنفس جزم تحقيق علم بعد الحركة انما في الاول والثاني
نفس فيما راعا الفصل على حد سواء باعتبار في الحركة الاولى والثانية
الاخرى فان الوجه في راعا ان كل منهما واحد وهو انما نقشا
وهي واحدة صفة الاعيان مقام ما نشأ ولا يجوز انشاء المذهب
فليها دخل لا يجوز ان يخرج من الحمل المستلزم لها شيئا على خلاف

الجزاء المتخيلة لما لا وان كانت اعم اجزاء متخيلة فاصلة لكن ليس طاعيل
مستمر شرا وان جعل الجوار المعاد ان وجود القوة لا يبين ان شرا عليه
الاصولة من وجود القوة مستمرة الوجود بينهما غير مرادة الحيل
تخيل لتقدم صلة الاحتياط على العقل باستقلال حصولها احتياط
فما يستقل له اجزاء متخيلة متخيلة وما ينج من مرادها سبق السبب
لردي على سبب اعتبارها وان في بطل غير اجزاء وتقدم على الاحتياط
لكن في اجزاء ومنها ذرية ايتها تطلان في حيزها اجزاء لا يتفق انصافا
بالاصولة ان ذرية ايتها حيز مرادها سبب الحيل في القوة ذرية موجودة في
صلة الاحتياط على الاستقلال في ذرية واما في معنى حكم بقوا اجزاء فلهذا
بينها في سبب من سبب مرادة سبق السبب على كون ان السبب فيها غير
لزم مرادها فاذا كانت التهمة ان السبب المترب بينها في انصاف بان
بطلان ذرية فضاء التهمة الاول ثم بان في التهمة الثاني ان ليس بينها في سبب
عقلها سبب وان كان بينهما في سبب عقل في ذرية اجزاء والتهمة فلهذا
يجب ان يتقدم على التربة اسبق في ذرية وجود مقدمه الصلة على التهمة
فالفرق بين اجزاء التهمة بين اجزاء التهمة من من اجزاء التهمة
والترتيب بين الركبات بطريقان من لزام الامور والتقدم دفع
بعضها على بعض حكم التربة بين اجزاء التهمة فاما ان التربة
بين نفس الركبات عقل ليس من جعل التربة وتقدم حكم التربة بين
اجزاء الركبات فليس بين التهمة اول ذرية التهمة الثاني في التربة بين
الركبات الاول والثاني واما حصول مرادة التربة في التهمة فلهذا
وان كانتا في ذرية التربة فان التربة من التربة في التربة في التربة

قال الشيخ بين الفهرد والجسد فلا يجب سماعه في القضاء فضا لمحق
البدنية فافسر قال ليس بواجب الحاشية في القضاء فكله الدليل في ذلك
لشأنه بدم وجوب سماعه الذي فيه عين عدل العوض والمزب في
الزناش لأن سابق الدعوى المزب عن الشيخ ليس من الزناش البتة
يجب سماعه في القضاء بل هو من جهة يجب الطعن المقتب من الشيخ
الموجود وبين وقت الضمين وطعن في الزب العقل الشيخ بينه
صياح شهر ومضاي الويين وهو استبواب فانه من يجب فافسر
يحق لخدم اتصال الشيخ الموجود بين سنته في سنة وفي سنة
واحدة سيرة وهذا في سماعه الشيخ بينهما في القضاء كان
الاداء دحمان من كان الشيخ بين الاثني ثانيا او حليلا او يبعد
اعتقال الثاني لانه بالمرئيه اشبه كالشيخ بين الحد والسيرة الا ان كان
يجب فضا بها كان سماعه الشيخ بينهما لانه وهذا اصل وان افترقت
معنى رساويته بالتلف في القضاء فان علم كان الشيخ من الشيخ
وجوب سماعه في القضاء كان في الاول وان كان حليلا او ثانيا كان في الاول
المستد وجهه في ذلك وان سئل عن الاتصال او الفهرد بالمرئيه وضع
صفحة وقد قيل في على الاعمال ان على اخذ شهادته من جهة على صورة الاشيا
بان الجزء المقتضى تمام الحركة السابقة ومن الواضع ان سماعه في الاول
لا يرد سماعه عن حكم الحركة السابقة وانما بانها من جهة تمام
الحركة السابقة ويؤيده ان تمام الحركة السابقة بالامر الاول مستلزم
على الثاني بالحركة السابقة وانما انما بانها بالامر الثاني مقتضية
احد الظاهر والقرينة على ستمرة علاجه لاهل على الحركة السابقة في

بأن نسبة الزيادة الواقعة في مقدارها على المثلث بان نفس المثلث من
 وهو ضعف في ضعف من كل النظم التي هي على منها فليكن منها
 ان يكون على منها ما كانا وهو على اثنين احدهما ان يكون المثلثان
 مثل على منها اثنين المثلث والاربع لا اشكال في ذلك بل على ما كانا
 عليها من ضعف بقدر الحاجة حتى في صورة الاشياء وانما هما ان يتكافؤ
 المثلثان وهو على اثنين لان الشك في ان يكون بينهما ما يشاء او لا
 ومن بالواسطة المتناهية في مثل واحد منها في مثل اخر كما ان مثلث
 احدهما بين الاثنين والمثلث والآخر بين المثلث والاربع فاما متفرقات
 في المثلث في المثلث والاربع في المثلث فيكون مبنية واحدة في ذلك لا يكون
 هذا والاولى كالمثلث في المثلث كبر في الثاني كالاربع في الثاني على
 احدهما بين الاثنين والمثلث والاربع في الثاني بين المثلث والاربع
 فان الاربع في المثلث والاربع في المثلث ليس بمعلوم لاحدهما في المثلث
 بين المتناهي من المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 عليها مع عدم وجودها على منها على كنهه واولى من عنده
 مستقلة الشك في ان يكون المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 لول المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 والاربع في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 الاثنين في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 والمثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 الاثام بركته وهذه العبارة في المثلث في المثلث في المثلث في
 والمثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في

المتن

الافضل والافضل كل منهما من صاحب العمل مثل نفسه واما العكس فربما
 كل منها الى صاحب غيره الا ان على عدم الواسية بين العلم والمثلث
 والاربع في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 وجوب البناء على المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 هو الذي في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 والمثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 غير ذلك لان المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 الاثام في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ما كانا كاشفا لا يتاس من مشكلة من جزا الباس وهو ليس بغيره لانه
 من لا يدره واما الكلام من في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 لا يصلح ان يكون بين عليهما المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 وهو شك في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 عليه في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 عليه ما اودعه من ضا التثنية في مسئلة في المثلث في المثلث في
 من دس في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 رابطة لان الاثام في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 شيق الاثام في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في

والا لانه في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 على المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 وكذا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 اية ليس ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 اما في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 هو كنهه في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 اية بان دليل وجوب كل من الاثام والمثلث في المثلث في المثلث في
 او المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 فانما يتبين ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 الاول في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 فان من المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 بل يصح في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 لكن من الواضح ان المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 شاق في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في

المتن

المساوي على المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 وهو ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 كون المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 كان المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ولو كانت في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 صدق في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 علم كنهه في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ما كانا في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ان المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 ان في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 الواسية في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 وعن بعض المتأخرين ان المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 المسئلة في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في
 عليه من المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في المثلث في

[illegible]

يقسم الجسم الى ثلاث التكليفات بالتحفظ بعين الحق وحده لان العبد باكمل الله
فليس قادرا على حكمه فان الحق من العبد لا يورثه فلهذا جعل حكمه عدم الانسانية
ايضا اذ ان ذلك من صفات المعانيه واخرى تنظم في اسم التحصيل المعنى بالانسان
عدم المعية وشكك في دورس الحق فان كان العلم في الاول مع قطع النظر
عن الاطلاقات حصل التحفظ لما في تلك النظم ان العلم في درج التحفظ
مع الانسانية ليس نالوا عند الله وان كان في الثاني فاقصا الى الاصل الاول
عدم الدجوب لان كل من كمال الله وانما فطره بوضع سنن وخلقها بآثار
واساخر ولا يعقل على هذا الموضوعين ما للانعام برغبة وادب عليه القول
في موضوعي بدينج والله اعلم **قوله** ويرجع فانكسر الى ما يعرف
الاعادة لما في من حكم كثير الله شيع في بيان موضوعه وبمعدل
القول فيه ان هذا لما قلته احداهما يرجع الى العلم بالامر في فقه الحنابلة
لذلك كثير السوء وما يجري وراءها وفي حق في المصنف في حق
العدف والكم انه لا يعمد في بكونه الشك في نفسه بل قد من طاعة
حال الطباع الغائبة فان كانت كثير بالنسبة الى ما هو في الدنيا من الناس
فيكون الماخذ ولو كان في نفسه فلهذا وقد لذلك كثير الله جعل في حق
الانسان فضلا عما هو كثير في نفسه لان قول القائل قلان في روكسها
قد يفسد منه الاخران من النادر فلا يفسد من سبب سببها واخر
ان يارده ويجرد ذلك لا يفيق في غيما وبيان ان ثانيا ان ذلك خلاف ما عرفت
من القليلات في ايراد في الوعايات فقد قلنا سائر اشياء من الغيرة
المراد من جعل التقدير في لادن من الصفات في الاطلاقات ما بالتحقيق
او بالبيان ان العلة تحققت في حكم المعلول وانما كان يرجع الى العلة

المرحوم الموصوف المصنف كان يفرح من العلم ثم اذا كان الرجل من اليهودي حتى
لمك يهودي كمثل عليه اليهودي واختلف في سبناه حتى وصفه بالايضا المانية
من الاصلوات المكتوبة فذكر الله رجلا من بعدهم ملك اهل الله وفتح غلام
ان تلك الملكة في كل ملك يخلو ان يراهم في مكة ورافعة في بين اهلهم
تا ارامه لا مستغنى ان كل من من ارامه الملك كان تركت على ارامه
اي علمه من ارامه واما لعن اذ كان الرجل من يهودي علمه من ارامه
الملك ارمي في كل ملك ارامه ان لا يصعد ربه الملكة حتى من بين
ويعلم ان يراهم في مكة واحدة من ربه ارامه رعين العلم فيها كان
الملك على يهودي تمام حتى ارامه تا يفرح و الملكة يفرح في ارامه
استغنى في ربه الملكة رعين ارامه الملكة ارامه الملكة رعين
في ارامه الملكة يفرح في ربه لا استغنى با ارامه الملكة رعين
ارامه الملكة رعين الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
الملك ارامه ارامه الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
يكون في رعين الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
الملك من رعين الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
المصروف ارامه الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
على رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
هذه هي الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه
يكون من رعين الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
الاستغنى في رعين الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة
الملك على ارامه الملكة رعين ارامه الملكة رعين ارامه الملكة

[illegible]

له ذلك بغیر سونعم القیم اثبت الملائكة العالیة بین الشكر
الحسن المزمع و بین ما ذكری الا ان كان هذا الصلوة العالیة
فی نفسه و الحاصل ان یقف الودائیة و الكفوف علی كون المصلی
لا یصل له ثلث بغیر سونما و ان یأخذ فی ذلك مرة ثم یكف
فی ثلث اخری مرة ثم یكف اخری مرة و هكذا الا ان یكف عن
كونه من الاصل له ذلك بعد و ان الشك و لا یكف فی ذلك مع صلوات
كثیرة بل و یكف فی نفسه ثلثا ثالثة فی المزمع الثالثة بین ذات
الصلوة علی كون كلی الشك ثم انه لا یكف اریح یكف فی ثلثا ثالثة
حیال الشك فی كل ثلث فی صلوات عرب بل یكف اریح صلیوات
نفسه اریح صلیواته فانما یكف فی ان من لا یكف صلیوات
هذه السنة اریح الشك و هذا لا یكف عن الشك فی كل ثلث منها
سنة الودائیة مع لابد من صدق الاستقامة علی ما علم ان
صلوات یوم و بعض یكف عن كلی الشك لعدم صدق كلی
عز و ان یكف عن كلی الشك و لو شك فی كلی الشك
فی صلیوات الكثیرة عن ما یكف فی كلی الشك انما كان من یكف فی كل
ما یكف من الودائیة عدم العیبة فی غایة و عن السبق فانی من
عدم و لا یكف علی المصلی علی ما یكف فی الاصل و ان یكف فی
عن تاجه الا ان یكف فی المصلی عن عدم انشاء كلی الشك و ان
حبث فی من یكف علی السور و یكف علی السور فانی من
ان كلی الشك فی ما یكف اریح و فی بعض المساعدة علی الودائیة
فی الودائیة لا یكف فی صلوات الكثیرة بالاصل و ان یكف فی

الذي ذكرناه عارضا عن الطائفة بالغة اختلافه في ذكر بعض المذاهب
في مقام الحق يدل لابد من كونهما معا لجميع المذاهب واما المسئلة
التي هي في الكلام فلما اذن من حمله على بيان اقل ما يقتضيه الحدود
تصميما له من المذاهب المحقة فقلنا ان كان القول الحق لا يكون له
المرتبة التي لا تحل في الكثرة فليجوز ان يكون الحق بالجمع
و مانع لان ما يدل على تلك المرتبة من الشك في عين دليل في الكثرة
فمؤيدة في حق الامور الدينية بل قد ما بها فيكون الزيادة تخصا
خاصا عن المضمون الا ان يكون ما يلائم ذلك من بعض ما به
الاستقالة فانهم لم يمتدوا في ذهب عليه ان قلنا حمله على ما في
كثير من اشد ابيد في اضراره بناء على ان قوله اذا كان عليه السوء
يدل على شقاق الكثرة في الخارج فلا تكن المانة لكن اليهوديون
يدينون بما تامل في لغز المسام في الحوادث العرفية لان قول
الفاصل كقولنا زيد و عدد الضيف لا يورده مجرد الاستدراك
وقع حسب بل مع ما هو عليه من الحاشية المتعينة لوجوده في
عليه في المستقبل وكذا قوله كقولنا المارضي يورده الاستدراك
لفعلي والاستعداد لانه يستعمل في الكثرة هنا متعينة من الاستعداد
باله في الماضي والمستقبل بحيث لو لم يعلم الفاعل بعدم ووجه
ضيف المارضي في المستقبل كان ما ذكره محالنا الخارج للبقاء
معناه العرفي مع ان في بعض تلك الاماكن والحقبة من المستقبل
و زائدة فانه يمكن عليه وقوله على ان عدد سده في الماضي والاربع
في الحاضر فاما ايضا فيكون مرتبة عليه في الماضي والحاضر فليكن

الشهادة الحسية من صف من الاماكن ولا يمكن تفسيره بمعنى شاملة بان
 شاعرا لكثرة الموجودات الخارجة ولذا اقامت الاماكن متكررة
 كثيرة وان من نفسه عدم امتداد في المستعمل لمعنى لثان ان
 المعنى باحكام كثيرة اشبه بلابد من ملاخطة صانعه في المستعمل
 نعم هذه الشكوك الكثيرة بسبب لان بعد الاماكن منتهى كماله
 والقدرة احد اقسام الخلق التي لا يتوقف بان الماد على الحقيقة ولا
 الحالة مع اختلافهم يثبتون يكون في متساوين احد ما في مبد
 تلك الحالة مثل الماد فيها على يعرف ان الاشياء عقل الاول من ان
 كثير اشبه من كان بحيث يولد من الاماكن بين الناس
 صفة الثاني بوضع في المراتبة وتمايزها في سبب تلك الاماكن
 يتقوى في الخارج وتلويح فيه اليه اما العرفا والسمع وباني
 الحيات الاصاب من الاختلاف لا ياتي من المتساوين وان كان
 انهم منهم الثاني فيا لحيث بد بالعرف كانه المتساوي في اياك
 الاماكن كانه الخلق صا لحيث من خاصة كانه المتساوي في تلك
 متساويات في تلك صلتها خلق الخلق وبمعنى اخر
 ان يبي في كل تلك كانه الخارج منها العبادية وبمعنى اخر
 في العبادات المختلفة بواجبها من عن الاول وفي المقام
 الثاني في حالات المباشرة عليها في المقام الاول وعلى الرواية
 على فيها الاماكن لكن على ما استشهد به في نفس الخلق
 هم الاستغراق يثبتون ان يكون بيان الحالة وعلى المعنى
 فاد من العوم المحي تكون في بيان السبب ثم وان امكن

بقية ان يكون ميا نالمسبب عن الحالة ولا يكون الجمع بين المحبين
من ذلك ثم ان كل ثمة ان حصل على بيان ما يحدث بسببه فلذلك الحالة
ان لم ان واد بالثمة الكثرة المثبتة واد بالثمة التي لا يجمع بين
الجمع لثمة الكثرة تبيد على ثمة من ثمة من الاثمة ان ثمة
شكول قولية في تلك صلات سوا صفة فقد وجد فيه حالة
كثيرة بعد فيكون دليل على ما قد تم في كل حصول الكثرة بالثمة
المقابلة فلا بد من بيان تلك الحالة وان المعبر عنها
بأى شيء وان حصل على بيان المسبب من الكثرة الكثرة في
الحالة التي توجب سلب احكام الله في المستقبل الى نيا بعد
تلك الكثرة كانت الكثرة كونه واقعة في سياق العلم والكل
للعلم ان استراق في كل ان في رضى ثمة الهوى والعبادة
عبادة عن كون الرجل يثب لاسم له تلك عن الله في كان
بين الهوى في كل ثمة كان كثر ان الله لله في صراع ما تحقق
في بعد بسببه صفة الكثرة من عدد الكثرة وعن الذكوى و
من بسببه كان الهوى وكان الله الالباس والمحقق في وناصح
المعصية وضيوع بعد حكمه كلا وبلا يحصى بها بالثمة
المثبتة انه على القدر به يكون ذوالها جلية الكثرة في الله
وبكل عليهم بان ذوال الكثرة جلية تلك صلات من الله
عبادة اخرى من نفس الكثرة بالهالة الباطنة على الله
في كل ثمة لانه اذا كان ذوالها جلية الكثرة فله يكون به وحيها
بعد سلاتة الكثرة عن الله وهذا من ما استظهره في الرواية

[illegible]

من دونهما ولما دعا اسمها فصار له تلك الحالة فلا تفرق بينهما
 لبيان السبب فلا بد من ان يرجع الى تعريف الوادية حقيقة
 لا يتعدى على ما زادها من ذلك فثبت ان الشاغلين بها هي ابلهاته
 تلك صلوات من احد من شوق لها وان لا يجد في تحديق السبب
 الى تعريفه ونحن ايقن ان ما شوق من ذلك لعدم وجوده عند شوقه
 بنا على انحصار من اريد به بيان الحالة المكتشفة عن تلك الكثرة
 كما استظهرنا وانما نحن في تعريفه بكونه شوقا لانه فهو من
 رغبته والامر فيه سهل بعد الوفاق في هذا الرجوع الى تعريف
 في السبب ثم ان على التعريف على بيان الحالة من حيث هو
 في العموم الاستغناء دون الجبلي وليس هذا بل ان التام في ليس
 هذا لا يتناول شوقه بل هو في شوقه من الشوق الى الشوق
 الاستغناء بل لا يبعد كانه لا يراه شوقا جميع افراد العبيد في
 الاستغناء العرفية لكنه لا يبعد دعوى خلافه في الاستغناء عند
 مساعدة للشام المعينين لاني مثل المثال المزبور والافعال الاستغناء
 كما انما قبل اشتبه على عبيد من عبيد ذبه فان العبيد من
 العبيد الاستغناء في هذا الجبلي على شكل فيه واحدا لا يبالى
 ليس بعيدا وعليك بالانسان في الاكسافه **فصل في الاول** انما
 كان السبب الذي جعل به وجود تلك الحالة انما هي في شوق
 الاستغناء وتكونه كما هي في شوقه وانما هي في شوقه
 اليه كائن الجبلي وشوقه كانه لا يبالى في الاستغناء
 عليه بوجه احد ما دعوى في تعريفه انما في لما كان في الجبلي

هو

ليكون في تلك الذي علمنا على بيان الحالة الى عبود انما هي
 جزاء المكشوف فلو علم بان حاله انما هو في شوقه من شوقه
 اصلا لا يرجع عليه حكم كثيرا فثبت انما هي في شوقه الى اكثر عبيد
 اليهودي ان لا يفرق بين شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 كان اوجه في اعتباره كونه من الحالة المتكشفة فانما هي في شوقه
 الشوق في الخارج ثم ادعى وجه الكثرة المتكشفة كان ما دعا
 من حكمه وان اسس في نفسه رجوعا الى الحالة المتكشفة على الشوق
 في كل ذلك مما لها طهور وشوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 ان هذا ليس من الشيطان بل بسبب الخوف من شوقه في شوقه
 الاطلاع على شوقه من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الاستغناء لعدم العلية والسبب في شوقه الى شوقه الى شوقه
 من امتلاكه في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 كما يترك على الامر في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 للمرض والاعمال في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 سدا هو ما يريده ان سدا حكمة شيطان وشوقه الى شوقه
 امر مضطرب لا يمكن ان يغيب ويوجد مع انه على شوقه الى شوقه
 على ما وجدنا بين الخلق لا يحق في شوقه الى شوقه الى شوقه
 به من ابانه من الشيطان دون بعض بل في شوقه الى شوقه
 كون اصل الشوق من الشيطان ولا يبالى في شوقه الى شوقه
 استغناء الطبيعة من الاسباب كونه اوهام او مرض او مصيبة
 يوجب في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه

المطل فيه هو عينه ما ذكرنا بان يسهو فيه في كل ذلك صلوات وكذا
 السبب الكاشف بوجه في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 مردان كان يتكلم في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 اذ ان يدا لصورة في اصله في شوقه الى شوقه الى شوقه
 بان شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 حنة مرة في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 لا لا يشق من صدق الشوق في كل ذلك من الصلوات في شوقه
 في الوادية على شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 كونه عليه شوقه في صلوة معينة لا يفرق في شوقه الى شوقه
 دخل الاول في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 منه الى باقى الصلوة ام لا فاعلم ان اللزوم للمعنى ان تكون
 المعصية من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الدخيل في الكثرة القدر المثل قوله بان انما استكونه في
 في الشوق الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 مرة ام في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 على شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 او الصلوة من بابها انما هي في شوقه الى شوقه الى شوقه
 ان الحالة المعصية المتكشفة لكثرة الشوق في شوقه الى شوقه
 او شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه

فانما لا تكون الا عن سبب شاق على الشوق الى شوقه الى شوقه
 التي هي الحالة التي من سبب الشوق الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الرجل يهرب على شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 اشكال الثاني انما كان الرجل كثير الشوق وكان يهرب من شوقه
 ما يهرب لا يهرب من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الشوق ام يهرب من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 فلو انما شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 يكون من الشيطان الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 ما في نفسه من الحالة او من شوقه الى شوقه الى شوقه
 في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 كما انما كان في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 هذا ليس من الشيطان بل من شوقه الى شوقه الى شوقه
 الرجوع بقا في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الباعث على كثرة الشوق الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 من افعال الصلوة ككبيرة الاحرام لم يثبت انما في شوقه
 السبق في كل ذلك سواء قد رانا في شوقه الى شوقه الى شوقه
 الصلوة اما على انما في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 فان كان بحيث يهرب في شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 لا يهرب من شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه الى شوقه
 الحجة ما لا يكون في الصلوة ككبيرة الاحرام كما انما في شوقه
 الشوق

شد

[illegible][illegible]

انما به على توضيح ما يجمع منه من عدم دلالة الالهي واثباته لا يتم
كثيرا ما يفتنون الاضداد ولا يعملون بها مع وجودها على خلاف
الاجماع فاسايد هذا كقولهم من راجع كتاب الحق ومن قبله يفتن
الاخر انما يفتن ويغيب ويخالف جميع الرعايا الذين بعدهم الذين اشتهروا
الشهيد عن كفاية المراد ورجعه من تأخر عنه جماعة اعني هذا
الموصوف على الوفاة المستطاعة ليس بما يدل على العبادة وكذا
لا ينبغي ان يفتن من لا يرضى الا على حقيقة كتابه الماشي والعدة لانه
لم يرد عن سفيان ما يدل على وثاقته وثباته بان قوله تم
دوت ام نفقت فيه اسماء لان تحييل الاموال لا سيما لان يكون
المراد بالزيادة والقصاات مضمون ما يصدق منها بالكميات
فالمعنى انه لم يرد وانما هو المراد من ان ما دخل الخبز وذهبا
يصدق فلا يستدل لان المسئلة يرجع الى ما بين الكثرة والندرة
وهو على ما هو حق الخواص لقولنا انكم كما روى الحق انما يرد
انقص عن الحصة ام زاد عليها وهذا انما يفتن من لا يستدل
من اجل الالهيية فيما يفتن بالافعال دون المكميات فانقص
الاستدلال في كون المراد من زيادة والقصاات نقص من الافعال
وهو بعيد حتى مما مع ملاحظة الالهي والتقدير وانقسم ثلثهم
وتحييل اسماء ان يكون المراد بالزيادة خلاف التثنية كما في
تقليد عليه يكون دلالة على وجود السجدة في العلم والحق
بالشهادة فانما هي تكون من المدعى الا ان يفتن بالانعام
المركب ثم على كل تقدير من التثنية والاولى هو صحتان يكون

المادة بعدم دراسة الاسمين المتكاملين فادام لا في انه ففهم لا فيكون
المادة انفسه المحض قد يتجلى ان يكون المادة به عدم الذاتية بعد
العدم بأحد هاتين الحالتين فحين ذكر الوجودية والاعتبارية في
الاعتبارية او اعتبارية النظام الى انفسه المحض وقيل يجوز ان يكون
والاعتبارية انما جاءت من احتمال كون المادة في زيادة والاعتبارية سابقة
بعد ذلك كما تبين بل بعد العلم من ان زيادة في الصلوة من صلاتها سابقة
عدم وقوع الزيادة في المضاف غالباً وربما يكون بعض المضافات باعتبارية
الصلوة الواحدة في الباب المفاد بقرينة الحديث في المضمين وتماماً
في حكم المتكدر فراجع وتام في قوله انما سائل من احد
وجوز به سببوا له في قوله انما المضاف او المضاف في زيادة
بات العلم من قوله وليس في سئل عما سئل به الصلوة صحيحة
السبب في نقصان الصلوة المتبادلة في قوله انما عدم وجوب الصلوة في
الزيادة المذكورة في سورة التوبة غالباً انما الغالب عدم ذلك
الاصح المحتمل في فعله انما يكون انفس من المدعى وعليه
المحتمل يكون بعض قوله انما ادعت انه متقدم ففهم انما
الان يخرج من الصلوة ولم يتبادر اليه القول في الاعتقاد
تم به الصلوة انما للصيغة في حكم المدعى وحلفه يكون بعض
قوله فادعت انه متقدم فقط هذا كقول المتكدر في قوله انما
الان يدعي طعن في هذه الصلوة في الصلوة المتكدر بالذك
مبني على الثاني بعد استعانة لبيان في الان يخرج من الصلوة
مع انه يلزم في نقصان الركعة من حوسيلة الصلوة فكيف يكون

عليه السلام قال اذا اعتد او بدا صليت ام جسا ام نعتت ام ذوت نعت
 وسلم ولسجد سجدة تين يعني ركعتين ولا ثلاثة فتشهد فيها فليجثا
 بنا على كون قوله ام ذوت نعتا على قوله صليت فيكون على وجوب
 السجدة تين عند العلم باعلا امرين مع الشك في تعيينه او عند الشك
 فيها أيضا به عند العلم بالاحمال وعلى التقديرين يدل على وجوبها مع
 العلم بالتصلي بالاطوية ولا يجوز جعله سكونا على امره ولان شرط
 استعمال المنة لغة وفيها معطى لا يستلزم او غير المستوية ومما
 لا على التقدير الاول مع ان الاستدلال على هذا التقدير اضعف من الاستدلال
 وان لم يرد استعماله بدون الاستتباب مستثنا او معناه واما سجدة
 زيادة على سجدتين ابا جعفر يقول قال رسول الله ان مثل السجدة
 في صلوة خير من ثلثين سجدة في غير صلوة فليجثا سجدة تين وهو ما
 وصاه رسول الله المخلصين وجعلها على ما هو في الصلاة على
 وجهها في العتبات بالاولوية المتعلقة كما ركعتين في الصلاة على التمام
 فانهم فيها مؤثقة مما اذا اوردت ان تقصد فقل زيادة ان تقوم
 فتصعدت او اوردت ان مقصد فثبت ارادة ان تسجد فثبت فثبت
 سجدة تين وليس في ثلثين ما تتم به الصلوة فهو ولا يصح على العموم
 وانما في الحديث في خفضية الامور المذكورة فيها سجدة وشرح
 مؤدوها شرح المثال والمراد بما تتم به الصلوة ان يتكلم العتبات فيكون
 في فعل وسجدة ركعة لا ملحق بالثلاث ولو كان بعد المدح في فعل اخر
 ان لم يتم في زيادة الوجبة المسمى بحكم الصلوة فليجثا من كون الزاوية
 تنعيم الصلوة حيث لا يتلزم ان زيادة في التثنية بين الصلوة والتلاوة

فانهم

فانهم ومنها نحو فضيل بن يسار بن عطاء بن ربيعة بن عيسى بن جندب
 السهماني السهماني بن لؤي بن زاذان غفقي والمراد بحديث السهماني
 وانما ما خرجت في السابق ومنها ما رواه سعد بن سعد الاشجعي
 قال قال ابو جندب في سجدة في الظهر اذا ركعت قبل التسليم واذا ركعت
 بعده وجعل الشيخ على ائمة لعدم قال ثابا بالتفصيل في الحل و
 هو مني فادع في الاستدلال لان الامام يوجب خروج المنة عن التسليم
 لا اصل وجوبها سيما في السجدة تين في الزيادة والتقصا فان
 يخرج العموم بكل زيادة وتقصا فان الكلام سرور في اصل
 التسليم فيما ثبت فيه السهماني في زيادة والتقصا لا يثبت التسليم
 في كل زيادة وتقصا ومنها بعض اخبارنا في سجدة السهماني
 عن المامون كوثقة محمد بن ابي عبد الله ومنها وغيره في السهماني
 خلف الامام محمد بن السهماني الامام همام بن صلوة من خلفه وولاه
 ابيه واهله لان تقليل السجدة في سجدة الامام اذ لا دليل على
 سجدة في الصلاة في غير الصلاة في كل صلاة وهذه الاخبار
 المعادة وبعضها ما ورد في خصوص من الجاودين الاربعين
 كافي الشك بين الاثنين والاربعين وبين الاثنين والاربعين
 وفي النسيان في المقتضى تمام وبالعكس ان لم يستند به
 الكلية ويمكن الجواب عن هذه الروايات ثاوية بالمتابعة في الاجاد
 واخرى في الجميع اما الاول فينبو على الرعاية الاولى وهي رسالة
 ابن ابي عمير سجدة سفيان ولا ينبغي كون ابن ابي عمير من اصحاب
 الاجماع على ما هو الظاهر من حاله عندنا في معنى قوله اجعت

من مراد سحر وهو دية يتبين ان يكون المراد ما تم من اصوله
 ما ذكرناه من ايراد الرقابة على الاتمام او التمام من اجل ان
 في فعله انما يكون الزيادة التي كانت لازمة للصورة المتصورة
 مكان القيام للمعنى فيها سحر السحر خاصة بان المراد
 بالزيادة اما الزيادة في الاعداد او عدم المتقية وكون الزيادة في
 الامتداد اما الامتداد في الزيادة في المسكن قبل الوقوع في
 تنقل الكلام الحادث في مقام تاسيس القاعدة عليه واما تأنيدها
 مستثنى قوله من عند سحر فانه ليس عليه سحرنا المهور انما
 مرصها في المنقحات العيون المتعاطلة ففي مودة المتعارف لا حياة
 مع انما لا تنفذ عن الزيادة طالبا كل يوم الزيادة التي يادقها
 وفيه المتنازع بين اعداد وافتداه في ظهور الصدور في زمان كان
 الاول لم يتغير في الاصل مع ان الكلام فيه مراد ما كان المتنازع
 احسن من المدعى بان المتنازع في سحر وهو في الزيادة والتقية
 دون المتقية من حيث هذا اذا كان المراد بعدم المدعية المتكلم
 في المتقية بعد العلم فيها ان المتنازع في الزيادة من جهة
 وجوبها للشك وكون التيقان والامانة بانها كذا فما لم
 سقوط سحر في المعنى من المأمور من قولها بانها كذا
 والسابعة بانها مخرجة على التيقان من حيث التيقان وكونه ان
 اصل الحكم ليس فيه اطلاقا والثالثة من التيقان والخاصة بانها
 في مراد ما هو سحر بانها ما كان الثاني اعني انما شئ في التيقان
 حيلة واحدة من ان هذه التيقان على متيقان سحر بها دل

على

على وجوبها للشك وهذه الطائفة مع عدم التعامل بها الا انما قيل
 في قولهم حادثة ليست صريحة في الوجوب حتى ما اشكل منها على
 قوله مستثنى عن السحر ما يجزئ فيه سحرنا المهور لان السحر لا الوجوب
 يعني الشئ بل ما بانها المتصور فيقع التساوي في بينها وبين ما
 وكونه في الشك من الاحتمال والظن ببعضها باعتبار السحر في مقام
 التيقان وبعضها من حيث مدلوله المنطقي في عدم وجوب السحر في
 الشك لان المعنى هذه الاحتمال والظن ليس باقوى من قوله
 قوله في روايات الشك بعد الفراغ نادرة وشك ليس في
 كافي رواية في رواية اخرى لا يبيد ولا شئ عليه كافي رواية
 محمد بن سلم في العموم الثاني بعد الوجوب والى اصل ان
 المستل احكاما مقصورة من الالتفات الى المستل كما كان قبل
 التيقان من اصل وعدم الالتفات اذا كان بعده او البناء على
 الماكس اذا كان مستثنى بالركعتين الاخيرتين اخرج ذلك من
 الاحكام المستثناة من السحر في سحرنا المهور والسحر وروى
 في مقام البيان على كس من سحرنا المهور في المتنازع عن الشك
 وانه ليس بشئ رانه لا يوجب شيئا وهو كثيرة ظاهرة في عدم
 وجوب شئ على الشك في السحر في مقام بذلك الحكم المقترنة
 بالمرتبين المخرج عن هذه الظواهر كلها بالانضمام وجوب
 سحر في السحر المخرج من السحر المستثنى من المقام او التيقان
 او التيقان في عموم قوله لا شئ عليه وبين المخرج عن ظاهر
 قوله الاحتمال وجوبها على سحرنا المهور والثالث اول من وجوه

انما مدد السحر في قوله انما لا يتقبل القول به على وجه العموم
 والكلية عن احد سوى الصدوق حيث اوجبها على من لم يبره
 انما هو انما يقتصر على ما ليس بصحيح بل ملاحظ في اعادة التيقان
 والتقصير في الامتداد بدون المتنازع في ابعادها بل هي
 كعبية الحديث بعينها في قوله لا شئ في السحر والى التيقان
 نعم عن ابي علي ايضا في الشك في كمال التيقان في زيادة كعبية
 والتمن في السحر واما في المثال بغيرها على سحرنا المهور في
 بانها من سحرنا المهور وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المتيقان ليس ما يتنازع حلة الوجوب بل لا يتنازع في التيقان
 كسائر التيقان والادب الواسعة في الشك في الواسع والتيقان
 الشك فيها بالتمن اشبه من الواجبات والتيقان بغيرها
 الشك في جزيئات هذه القاعدة قد ورد فيه الابد بها المتنازع
 كالمشكك بين الاثنين والثلاثين او بين الاثنين والاربعين
 الا انما في ظاهره عدم وجوبها فيه كما كان حال الاربعين
 مع اعتقادها بالبرهان فكيف حال الاربعين وادبها عدم
 ساعدة الاحتمال الصحيح على محرم وجوبها في الشك في التيقان
 في صلوة مع ان التيقان عدم صلوة من الصلوات لا يوجبها
 سحرنا المهور في قوله لا شئ في سحرنا المهور في التيقان
 بكل ج في من جزيئات التيقان في السحر في التيقان في التيقان
 السحر في سحرنا المهور في التيقان في سحرنا المهور في التيقان
 مع ان فيه بعض الشك في التيقان في سحرنا المهور في التيقان في التيقان

لا يرا

قوله ما وخرج ظاهره ان الشك به على ما ذكره من مقتضى التيقان
 على الجواز او سحرنا المهور في التيقان في التيقان في التيقان
 مقام البيان ابره في قوله لا شئ في سحرنا المهور في التيقان
 في الشك في سحرنا المهور في التيقان في التيقان في التيقان
 الاستصحاب والاشكال في التيقان في التيقان في التيقان
 ان دلالة هذه التيقان في الوجوب في قوله لا شئ في التيقان
 في دلالة التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 حد بحد التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 يدل على عدم الوجوب من جهة السكوت في مقام البيان في مقام
 كمال الصلوات في سحرنا المهور في التيقان في التيقان في التيقان
 وكما هو سحرنا المهور في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 المستل في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 المستل في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 حين قوله التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 فليس سحرنا المهور في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 بن حنبل في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 على القاعدة في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 ما ورد في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان
 التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان في التيقان

الاعلان حكما بالقياس في الحسبان فان القول بكفاية ما دون المقدار
 الواجب في الشبهة انما هو في حيز ان لا يتعد شي من الاحتار
 المتروك والشيء والعقل فان قلت لعل المتروك به في ان الشبهة
 اسمها في الحق لا يتم ما هو مستبعد في الشبهة الواجب وهو الماده
 منه انما في باب الصلوة ثانيا الا انه خرج عن ذلك الحق لعدم
 بعض الاثره بين الباقي لانه في هذه الصلوة لا يتعدى منه
 الى مكانه قلت لا بد منه ان الباقي تحت الاطلاق ليس الاثره في بعض من
 وانما وجب اعتنا بالباقي وفيه من التخصيص الاكثر من اثنين ان يكون
 الماده في ذلك الباب لانه المعهود في استعمال الناس في ان سعيه
 في قوله حق فان قيل ان الناس قد جعلوا الحكم وانما اصله انما يقع
 في كون الماده به ماله في وجوه من الشك في انما الحكم في كفاية
 هذا من باب التخصيص اذ من باب اداء المعهود في هذه الماده
 وانما في اثنين المثالين وهو يخرج عن حيزه سلبا ما ذكرته بناء
 على كون الماهية من باب التخصيص بالاكثى دون التخصيص كونه شبهة
 في ان الماده به بعد سلبه الشبهة في بعض من الماده في ذلك الباب
 وهذا يمكن ان يقع في حق الشبهة في الماده على ما هو الماده في حق
 ان الماده به هذا ليس سوى المعهود في الصلوة في حق الماده به وهو
 لزوم ان يكون ذلك الحق في الماده في الماده في الماده في الماده
 ان الاكثى في الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده
 اذ هو في حق الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 في حق الماده في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده

لما

مطلقة غير مبهمة لفظه دون لفظه يكون ما يكون في مقام العلم
 هو عين مائة المذهب والملة على هذا وجه تليق ولا يتناول عن
 القاموس في تفسيره بالحق في الحضور في المعين في الصلوة في انما
 بقيت مع ذلك اذ ان هذا الحق لعدم المعين في حق الشبهة المستبعد
 في الصلوة وان حجة بعض الشيعة والحضور في انما في الاثره
 لا ينافي بقاء العلم على حقيقة سماع الحجتين وهذا مما يمكن ان يتعد
 والسفر في كفاية لفظ الشبهة اول بعض ووجه حجة في لفظ
 التخصيص من لفظ الصلوة اذ من لفظ الركوع والسرور في كفاية
 سطلقة على ذلك لعدم تخصيصه في باب الماهية في سماع ما ذكرته
 اذ يتبين ان التخصيص في الاكثر وتامها ان بعض من الماده في الماده
 بين هذا الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 على انه اذ كان في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 الصلوة على الجنب في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 المعينة من الماهية وكذا في باب الماهية في الماده في الماده في الماده
 الدليل انما في حق الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده
 الا ما يحل الحق المستند في باب الماهية في الماده في الماده في الماده
 الماهية من الماهية في باب الماهية في الماده في الماده في الماده
 على ان الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 على ان الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 بذلك اذ كانت في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 ان الماده في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده
 في الماهية في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده في الماده

في

للفظ في هذا الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 ليس في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 كما هو انما في حق الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 منها ان الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 بالاهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 المستند انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وانه من سبب السبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 لانهم في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 الدلالة على السبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 حجية او انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 مع الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وحول الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وتبين من سبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وانما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 شيوخ على سبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 ولكن سبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 لان انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 سبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 والسبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية

لما

والمدعى الثاني يمكن ان يجمع مع مثله ما يتناول في حق الماهية
 انما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وهو في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 بان سبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 لان الواحد بالجنس في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 وجو الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 عام في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 فانما في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 المتعلق به في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 عدم تناقض السبب في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 عدم الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 من احكام الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية
 الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية في الماهية

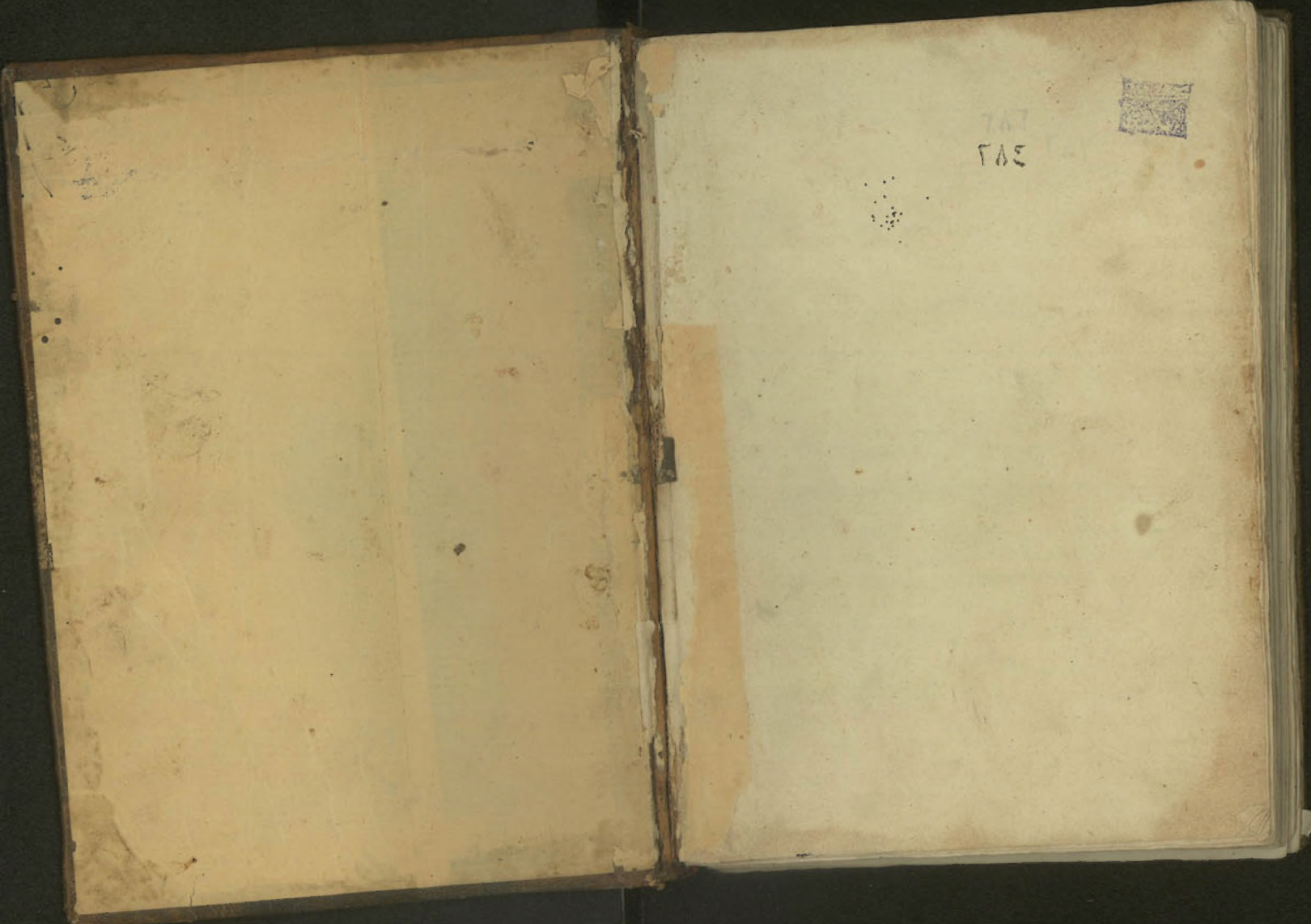
على هذا القول الاستاذ من احد من اولي الجليل فيقول ههنا شهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له وان لم يثبت ذلك كالحق في نفسه
 ما دل على كفاية الاول كالحق المصدق للشهادة في الصلوة بالثبوت
 لكونه في مقام الاحتياط من ما في الاستقلال عليه انما هو من الادب
 والمسحبات لا في مقام تعليم كيفية الشهادتين في الصلوة معتن
 ان يكون للمار بالمحتياط الاستاذ من الفقه الكا من المشمل على شجاعتها
 ثم لم يكتف بذكر الاحتياط في الحديث ثم دلف على القول بعد من
 كفاية ادعاء اثنين في الصلوة فثبوت في الما جال ما يصدق في الشهادتين
 بالتحقيق وهو دواتان رواية الحلبي ورواية اخرى غير هذه
 بين ان يكون الادب بالتحقيق عن الاحتياط في الصلوة في التحقيق
 عن الاحتياط بالمسحبات في جميع الما جالات الادب في هذه
 روايات بعد اجابته على كونه المار هو الشهادتين في هذه الحرف
 وهو يمكن في اشياء المدعى على عدم كفاية الاحتياط على الما جالين
 وجوب مراعاة الاحتياط الواجب في الصلوة هنا واما الثاني اعني
 اشهاد به بين الاصحاب كما في بعض قولهم مني ونية لان خلا
 الا صاحب بين نعم للشهادة بعد له بالتحقيق ولسا لا ولا كفاية
 ولا وري في ان عز هذا الحديث هو الشهادتين الواجب في الصلوة بدليل
 قولهم يرجع بالصلاة على اثنين مع عدم دلالة لفظ الشهادتين
 لرجل على المعنى المسمى العلم وقد صرح بما ذكرنا من واحد وهذا
 شايع المحدثين في هذه فتوا للشهادتين في اثنين بالشهادتين
 على ما نقله في كتابنا من الاولية ويجوز هذا الخبر ما في هذه

حيرة

حيث لم يثبت في كفاية المار بالشهادتين كبر في المنة وكان المار به
 هنا غير الشهادتين في الصلوة كما انهم عليها التمسك كما لا يخفى ومن
 صرح انهم يرجعون ببلغة المنة الى الواجب هنا في الما جالين
 الثاني في شك في ثبوت الشرايع ودعا من يخرج الما جالين بذلك
 لانه قال في حديثه فثبوت حقيقا ومعنى ذلك ان ياتي واحد من الما جالين
 اشياء بنا على كون بالواحد خطا وان اصله بالواجب ان لا ياتي
 من الاثنا لفظ الما جالين فافهم والمستبعد من له بالتحقيق بين من الشهادتين
 بما ذكرنا على وبين تأويل للشك في ان الما جالين في ثبوت
 ففهم من من يخرج من الاثنا على الشهادتين المذكورين في الصلوة
 وان قول الشهادتين ان لا اله الا الله والشهادتين انما هما من الله يكتفي
 في الشهادتين الصلوة في كل مقام من الواجب ان لا يمنع قول صلاه في
 تحصيل الشهادة لان الما جالين لا كفاية بها هنا على الما جالين
 الا كفاية بها في الصلوة مع ذلك كله كيف بد على الشهادة بل لا يشك
 ان مالا على اولي ما ذكرنا وهو مراعاة الواجب في هذه الحرف
 ان الذين يصح ما يكتفي به الما جالين من الما جالين في قولهم
 على يجب بينهما الذكر لا وري في ان المذكورين ولكن بالمأثور في
 رواية الحلبي وهو جميع هذه في الله عليهم صل على محمد وآل محمد في
 اخرى صحيحة وصل على الله على محمد وآل محمد وثالثا الما جالين
 ايها النبي ووجه الله وبركاته صرح بخلاف الاحتياط في الما جالين
 قد حكى شيع الما جالين فاجابوا بالصلاة لا بعد ثبوتها انكالا وعلى تقدير
 فاما الما جالين من الصلوة وان كان رواية وصل على الله ايها النبي

بسم الله الرحمن الرحيم اخبار التفسير بين الفقر والتمام في الاماكن الاربع
 مسجد الحرام وصرح الرسول ^ص ومحمد الكوفة ^ص والجميع ^ص
 عن علي بن يقطين عن ابي الحسن في الصلوة بكنة فقال
 من شاء اتم ومن شاء قصر ^ص عن عمران بن حمران قال
 قلت لابي الحسن ان تقصر في المسجد الحرام او اتم قال ان
 قصرت فذلك وان اتممت فهو خير وزادة الزيادة ^ص
 عن الحسن بن الحسين بن المختار عن ابي ابراهيم ^ص قال قلت له
 انا اذا دخلنا مكة المدينة ثم او تقصر قال ان قصرت فذلك
 وان اتممت فهو خير ^ص
 عن علي بن يقطين قال كنت ابا ابراهيم ^ص عن النضر بكنة
 فقال اتم وليس بواجب الا في الحب كلك ما احب
 لنفسه ^ص
 عن صالح بن عبد الله الطيمس قال كنت الى ابي الحسن ^ص
 موسى الرضا عليه الصلوة في المسجد اقصرا ام اتم
 فقلت الى ابي انا انك فعلت فلان ^ص قال فقلت
 انا الخبيث الرضا عن غيري فتمت فاجابني بمثل ما اجابني
 ابو القاسم ^ص قال في الصلوة قصر ^ص
 كنهه محمد بن صادق الى الطيمس ^ص في بلد سمرقند وعلم الراعي
 فيها الصلوة والسلام في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٠٢
 ارجو الله تعالى من العاقلين

ГДГ



113

خط